(مِنْ) البَيانِيَّةُ بين المُثْبتِينَ والنافين

د. خالد بن محمد بن عبدالله النّويجري[*]

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، نبينا وحبيبنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وأصحابه الطيبين، أما بعد:

فهذا بحثٌ نحويٌّ أعرض فيه لقضية ذات شأن تتعلّق بالخلاف النحوي ونسبة الآراء وثمرة الخلاف وأثره في تفسير القرآن الكريم، ولعل من أهم أسباب البحث ودوافعه ما رأيته من اختلاف وعموميات في نسبة الآراء وتباين في تَبَنِّيها وإقامة التفسير عليها، وقد جعلته في تمهيد ومبحثين:

- فالتمهيد: في معاني ((مِنْ)) المشهورة عند النحويّين.
- والمبحث الأول: في بيان المثبتين والنافين.
- والمبحث الثاني: في أسباب الخلاف وأثرِه.

* * *

(*) جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

التمهيد

لا يخفى على باحثٍ في النحو ما يجده من اختلافات تؤثر على وصوله لترجيح رأي على رأي، ومن أهم الأسبابِ الاختلافُ بين آراء النحويين عند المقارنة بين المنقول عنهم أحيانا، وبين المنقول عنهم وما في كتبهم أحيانا أخرى، وما يجده الباحث بين مصنفاتهم في النحو ومصنفاتهم في التفسير والإعراب، فقد يقرِّر النّحويُّ جملة من القواعد وعند التطبيق قد يخرج عنها، خاصة أنّه عند التطبيق ليس بصدد تقرير القواعد بمقدار تفسير المعنى، ومما كثر فيه اختلاف النّحويين معاني الحروف ومنها ((مِنْ)) الجارّة، بين مثبتٍ لبعض معانيها ومانع، ومن معانيها المختلف فيها معنى بيان الجنس. وقبل البدء في بحث هذه المسألة، يحسن بنا أن نستعرض أشهر معانيها التي استقرّت في كتب المتأخرين، بغض النّظر عن الرّاجح والمرجوح، ليكون ذلك تمهيدا لما سيأتي، وهي[1]:

١- ابتداء الغاية في المكان، وهو الغالب عليها، واتّفق عليه البصريّون والكوفيّون، كقوله- تعالى-: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [الإسراء من الآية: ١].

٢- ابتداء الغاية في الزّمان، عند الكوفيين، وصححه ابن مالك، ونُقل عن المبرد، وابن درستويه، كقوله – تعالى-: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة من الآية: ١٠٨].

٣- التبعيض، كقوله- تعالى-: ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة من الآية: ٢٥٣].

٤- بيان الجنس، كقوله- تعالى-: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج من الآية: ٣٠].

٥- الغاية، نحو: رأيته من ذلك الموضع، تجعله غاية رؤيتك، قاله سيبويه.

(١) ينظر: الجنى الداني ٣٠٨-٣١٥، ومغني اللبيب ٤١٩-٤٢٥، وهمع الهوامع ٢١٢/٤-٢١٧.

٦- التعليل: كقوله- تعالى-:﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ ﴾ [البقرة من الآية: ١٩].

٧- البدل: كقوله- تعالى-:﴿ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ ﴾ [التوبة من الآية: ١٣٨]. أي: بدل الآخرة.

٨- بمعنى عن: كقوله- تعالى-:﴿ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ ﴾ [قريش الآية: ٤] . أي: عن جوع.

٩- بمعنى على: كقوله- تعالى-:﴿ وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ﴾ [الأنبياء من الآية: ٧٧]. أي: على القوم، قاله الأخفش.

١٠- بمعنى الباء، كقوله- تعالى-:﴿ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾ [الشورى من الآية: ٤٥] أي: بطرف خفي، نقل عن يونس والكوفيين.

١١- بمعنى في، كقوله- تعالى-:﴿ مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ [فاطر من الآية: ٤٠]. أي: في الأرض، ونُقل عن الكوفيين.

١٢- بمعنى ربّ، قاله السيرافي.

١٣- للقسم، ولا تدخل إلا على الرَّبّ، فيقال: من ربي لأفعلن، بكسر الميم وضمها.

١٤- الفصل، وهي الدّاخلة على ثاني المتضادّين، كقوله -تعالى-:﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ ﴾ [البقرة من الآية: ٢٢٠].

١٥- الزائدة لتوكيد العموم نحو: ما جاء من أحد، أو التّنصيص عليه، نحو: ما جاء من رجل.

قال المرادي[1]: ((و لم يثبت أكثر النحويين لـ (مِنْ) جميع هذه المعاني، وتأولوا

(١) ينظر: الجنى الداني ٣١٥، ٣١٦.

كثيرًا من ذلك على التضمين، أو غيره. وقد ذهب المبرد، وابن السراج، والأخفش الأصغر، وطائفة من الحذاق، والسهيلي، إلى أنها لا تكون إلا لابتداء الغاية، وأن سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى؛ ألا ترى أن التبعيض من أشهر معانيها، وهو راجع إلى ابتداء الغاية... وإلى هذا ذهب الزمخشري؛ قال في مفصله فـ(مِنْ) لابتداء الغاية، كقولك: سرت من البصرة. وكونها مبعِّضة في نحو: أخذت من الدراهم، ومبينة في نحو: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحجّ من الآية: ٣٠]، ومزيدة في نحو: ما جاءني من أحد، راجع إلى هذا)).

ويهمنا في هذا البحث تعقُّب معنى بيان الجنس فيها؛ لنقف على نوعيّة الخلاف وأطرافه ودقة ما ينسب إليهم وشواهدهم وأسبابه وأثره، ونبدأ بالوقوف على آراء النحاة في هذه المسألة ونقل نصوصهم ليكون ذلك أوثق في معرفة الرأي، ثمّ ننتقل إلى أسباب الخلاف وأثره، والبحث تصبّ نتائجُه أيضا في المسائل التي اختلف فيها النّحاة وأسباب ذلك وصحة ما ينقل فيه.

* * *

المبحث الأول
في بيان المثبتين والنافين

إنّ الباحث في هذه المسألة عندما يقف عليها في مظانها من كتب المتأخرين التي تُعنى بالخلاف يجد أمامه نصوصا عامة غير متفقة أحيانا، مما يدخله في حيرة ويجعله لا يقطع برأي، وفي مسألتنا هذه، وهي مجيء ((مِنْ)) لبيان الجِنس، نصوصٌ من ذلك النوع، فمثلا يقول أبو حيّان [ت: ٧٤٥هـ][(١)]: ((وَكَوْنُ (مِنْ) لِلْبَيَانِ لَيْسَ مَذْهَب الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ، بَلْ تَأَوَّلُوا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ مَنْ أَثْبَتَ ذَلِكَ)). وقال في موضع آخر[(٢)]: ((وَمَنْ أَثْبَتَ أَنَّ (مِنْ) تَكُونُ لِبَيَانِ الْجِنْسِ قَالَ ذَلِكَ هُنَا، وَبِهِ قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ، وَأَصْحَابُنَا لا يُثْبِتُونَ كَوْنَهَا لِلْبَيَانِ)).

وقال- رحمه الله- معدِّدا معاني ((مِنْ))[(٣)]: ((... وبيان الجِنس، وكونها لهذا المعنى مشهورٌ في كتب المعربين، ويُخرِّجون عليه مواضع من القرآن، وقال به جماعة من القدماء والمتأخرين، منهم النّحّاس، وابن بابشاذ، وعبد الدائم القيرواني، وابن مضاء، وأنكر ذلك أكثر أصحابنا)).

ويقول المراديّ [ت: ٧٤٩هـ][(٤)]: ((ومجيئها لبيان الجنس مشهور في كتب المعربين، وقال به قوم من المتقدمين والمتأخرين، وأنكره أكثر المغاربة)). وذكر نحوه في توضيح المقاصد[(٥)].

ويقول ابن عقيل [ت: ٧٦٩][(٦)]: ((وهو قول جماعة من المتقدِّمين والمتأخِّرين،

(١) ينظر: البحر المحيط ١/١٨٥.
(٢) ينظر: البحر المحيط ١/٥٤٤.
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/١٧١٩.
(٤) ينظر: الجنى الداني ٣١٠.
(٥) ينظر: توضيح المقاصد ٢/٧٥٠.
(٦) ينظر: المساعد ٢/٢٤٧.

منهم النّحّاس، وابن بابشاذ، وجعلوا منه: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحجّ من الآية: ٣٠]... وأنكره أكثر المغاربة. وكذا من قال: إنها لا تكون إلا لابتداء الغاية، وتكلّفوا تأويل ما ظاهره ذلك)).

وسبق في التمهيد نصٌّ آخر للمرادي يتعلّق بهذا.

فأبو حيّان ينفي أن يكون هذا القول مذهب المحققين، ويقول: مشهورٌ في كتب المعربين، وقال به جماعة من القدماء والمتأخرين، وأنكره أكثر أصحابنا. و((أصحابنا)) صرّح بهم المرادي وابن عقيل فقالا: وأنكره أكثر المغاربة. وأضاف ابن عقيل للمنكرين القائلين بأنّها لا تأتي إلاّ لابتداء الغاية.

فهذه عبارات عامة تجعل الباحث في حيرةٍ من أمره، فمن هم المحققون الذين عناهم أبو حيّان؟ ومن المنكرون؟ وما موقف أئمة النحويين المتقدمين كسيبويه والمبرّد والزجاج وابن السّرّاج والفارسي... إلخ.

وتزيد الحيرةُ أكثر حينما نقرأ قولّ النّحاس- رحمه الله- [ت: ٣٣٨هـ][(١)]: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحجّ من الآية: ٣٠] (مِن) عند النحويين لبيان الجنس، إلّا أنّ الأخفش زعم أنها للتبعيض. أي: فاجتنبوا الرجس الذي هو من الأوثان، أي عبادتها. وهو قول غريب حسن)).

فالنّحاسُ من متقدّمي النّحاة، ونسب للنّحويّين القول بأنّ ((مِن)) في الآية لبيان الجنس، وظاهر نصّه أنّ المخالف لهم هو الأخفش.

كما أنّ بعض ما ينسب إلى عدد من النّحاة يُوجد خلافُه في كتبهم، مما يجعل الباحث يتردّد في رأيهم.

لقد راجعت كثيرا من كتب النحاة، الموضوعة للنحو، والموضوعة للتفسير

(١) ينظر: إعراب القرآن ٦٨/٣.

والإعراب، وغيرها من الكتب، وكتب القدماء ككتاب سيبويه، ومعاني القرآن للأخفش، ومقتضب المبرد، ومعاني القرآن وإعرابه للزّجّاج، وأصول ابن السّرّاج، وغيرها، وصنفتهم من خلال نصوصهم في ثلاثة فرق، فريق لم يذكر في معاني ((مِن)) بيان الجنس، ومنهم مَنْ يُعيد ما ذكره من معانيها لابتداء الغاية، وفريق نفى المعنى وردّه، وفريق صرّح به وأقرّه على اختلاف بينهم في مواضعِه وشروطِه، وهذه نصوصهم، مرتبة على حسب تقسيمهم:

الفريق الأول، وهم الذين لم يذكروا بيان الجنس في معاني ((مِن))، ويدلّ ظاهر صنيعهم أن هذا المعنى ليس من معانيها عندهم، لكن لا يجب أن نقطع بذلك:

يقول سيبويه [ت: ١٨٠هـ][(١)]: ((وأما (مِن) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: مِن مكانِ كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا، وتقول إذا كتبت كتاباً: مِن فُلانٍ إلى فُلانٍ، فهذه الأسماءُ سوى الأماكن بمنزلتها، وتكون أيضا للتبعيض تقول: هذا من الثوب، وهذا منهم، كأنك قلت: بعضه.

وقد تدخل في موضعٍ لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما، ولكنها توكيدٌ بمنزلة (ما)، إلا أنها تجرُّ لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجلٍ، وما رأيت من أحدٍ، ولو أَخرجت (مِن) كان الكلام حسنًا، ولكنه أكَّد بـ(مِنْ)؛ لأن هذا موضع تبعيضٍ، فأراد أنه لم يأته بعضُ الرجال والناس، وكذلك: ويحه من رجلٍ، إنما أراد أن يجعل التَّعجُّبَ من بعض الرجال، وكذلك: لي ملؤه من عسلٍ، وكذلك: هو أفضل من زيدٍ، إنما أراد أن يفضله على بعضٍ ولا يعم، وجعل (زيدًا) الموضع الذي ارتفع منه أو سفل منه في قولك: شرٌّ من زيدٍ، وكذلك إذا قال: أخزى الله الكاذب مني ومنك، إلا أن هذا، وأفضل منك، لا يُستغنى عن (مِنْ) فيهما، لأنها توصل الأمر إلى ما بعدها)).

(١) ينظر: الكتاب ٤/٢٢٤، ٢٢٥.

فسيبويه -رحمه الله- ذكر أنواعا من المعاني لـ(مِن)، و لم يذكر بينها بيان الجنس، و لم أقف في موضع آخر من كتابه على ما يثبت معنى البيان.

ويقول أبو العبّاس المبرّد [ت: ٢٨٥هـ]: ((وَمِنْهَا (مِنْ) وأَصلها ابتداءُ الْغَايَة نَحْو: سرت من مكّة إِلى الْمَدِينَة، وَفِي الْكتاب: من فلَان إِلى فلَان، فَمَعْنَاه: أَنَّ ابتداءَه من فلَان ومحلَّه فلَان، وكونُها فِي التَّبْعِيض راجعٌ إِلى هَذَا، وَذَاكَ أَنَّك تَقول: أَخذت مَال زيد، فإِذا أَردت الْبَعْض قلت: أَخذت من مَاله، فإِنَّما رجعت بهَا إِلى ابْتِدَاء الْغَايَة، وقولك: زيد أَفضل من عَمْرو، إِنَّما جعلت غَايَة تفضيله عمرا، فإِذا عرفت فضل عَمْرو علمت أَنَّه فَوْقه. وأَمَّا قَوْلهم: إِنَّها تكون زَائِدَة فلست أَرى هَذَا كَمَا قَالُوا؛ وَذَاكَ أَنَّ كلّ كلمة إِذا وَقعت وَقع مَعهَا معنى فإِنما حدثت لذَلِك الْمَعْنى وَلَيْسَت بزائدة، فَذَلِك قَوْلهم: مَا جَاءَنِي من أَحد، وَمَا رأَيت من رجل، فَذكرُوا أَنَّها زَائِدَة وأَنَّ الْمَعْنى: مَا رأَيت رجلا، وَمَا جاءَنِي أَحد، وَلَيْسَ كَمَا قَالُوا؛ وَذَلِكَ لأَنَّها إِذا لم تدخل جَازَ أَن يَقع النَّفْي بِوَاحِد دون سَائِر جنسه تَقول: مَا جاءَنِي رجل، وَمَا جاءَنِي عبد الله، إِنَّما نفيت مَجِيء وَاحِد، وإِذا قلت: مَا جاءَنِي من رجل، فقد نفيت الْجِنْس كلَّه؛ أَلا ترى أَنَّك لَو قلت: مَا جاءَنِي مِنْ عبد الله، لم يجز؛ لأَنَّ (عبد الله) معرفَة فإِنَّما مَوْضِعه مَوضِع وَاحِد)).

ويقول -رحمه الله- في موضع آخر[(١)]: ((أما (مِن) فمعناها ابْتِدَاء الْغَايَة، وَتَكون للتَّبْعِيض، وَتَكون زَائِدَة لتدلَّ على أَن الَّذِي بعْدهَا وَاحِد فِي مَوضِع جَمِيع، وَيكون دُخُولهَا كسقوطها. فَأَما ابْتِدَاء الْغَايَة فقولك: سرت من الْبَصْرَة إِلَى الْكُوفَة، فقد أعلمته أَن ابْتِدَاء السّير كَانَ من الْبَصْرَة، وَمثله مَا يجْرِي فِي الْكتب نَحْو: من عبد الله إِلَى زيد، إِنَّمَا الْمَعْنى أَن ابْتِدَاء الْكتاب من عبد الله، وَكَذَلِكَ: أخذت مِنْهُ درهما،

(١) ينظر: المقتضب ٤/١٣٦-١٣٨.

وَسمعت مِنْهُ حَدِيثا. أَي: هُوَ أول الحَدِيث، وَأول مخرج الدِّرْهَم. وَأما الَّتِي تقع للتَّبْعِيض فنحو قَوْلك: أخذت مَال زيد، فَيَقَع هَذَا الْكَلَام على الْجَمِيع، فَإِن قلت: أخذت من مَاله، وأكلت من طَعَامه، أَو لبست مِن ثِيَابه، دلّت (مِن) على الْبَعْض، وَأما الزَّائِدَة الَّتِي دُخُولهَا فِي الْكَلَام كسقوطها فقولك: مَا جَاءَنِي من أحد، وَمَا كلمت من أحد، وكقول الله ﷻ: ﴿أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة من الآية: ١٠٥] إِنَّمَا هُوَ (خير) وَلكنهَا توكيد...)).

فالمبرّد أيضا في نصّيه السّابقين لم يذكر معنى البيان في (مِن)، بل إنّه أعاد معاني (مِن) لابتداء الغاية. وهو المذهب المشهور عنه، ونسبه ابن يعيش أيضا لابن درستويه وغيره من البصريِّين[1]. وهو رأي الزّمخشري في المفصّل، وابن يعيش، وعبد القاهر الجرجاني في المقتصد، وسيأتي كلام هؤلاء الثلاثة في الفريق الثالث أيضا.

ويقول ابن السّرّاج [ت: ٣١٦هـ][2]: ((أما (مِن) فمعناها: ابتداء الغاية، تقول: سرت من موضع كذا إلى موضع كذا، وفي الكتاب: من فلان إلى فلان، إنما يريد: ابتداؤه فلان، وسيبويه يذهب إلى أنها تكون لابتداء الغاية في الأماكن، وتكون للتبعيض نحو قولك: هذا من الثوب، وهذا منهم، تقول: أخذت ماله، ثم تقول: أخذت من ماله، فقد دلت على البعض.

قال أبو العباس: وليس هو كما قال عندي؛ لأن قوله: أخذت من ماله، إنما ابتداء غاية ما أخذ، فدل على التبعيض من حيث صار ما بقي انتهاء له والأصل واحد، وكذلك: أخذت منه درهمًا، وسمعت منه حديثًا، أي: أول الحديث، وأول مخرج هذه الدراهم، وقولك: زيد أفضل من عمرو، وإنما ابتدأت في إعطائه الفضل من حيث عرفت فضل عمرو، فابتداء تقديمه هذا الموضع، فلم يخرج من ابتداء الغايةِ. وقال في

(١) ينظر: شرح المفصل ٤/٤٥٩.
(٢) ينظر: شرح المفصل ٤/٤٥٩.

وقتٍ آخرَ: (مِنْ) تكون على ثلاثة أضرب: لابتداء الغاية كقولكَ: خرجت مِنَ الكوفة إلى البصرة، وللتبعيض كقولك: أخذت من ماله، والأصل يرجع إلى ابتداء الغاية؛ لأنك إذا قلت: أخذت من المال، فأخذك إنما وقع ابتداؤه من المال، ويكون لإضافة الأنواع إلى الأسماء كقول الله– تعالى–: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ [المائدة: ٩٠]، وكقول الله ﷻ: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً﴾ [الفتح من الآية: ٢٩]. أي: من هؤلاء الذين آمنوا واجتنبوا الرجس من الأوثان، فقولك: رجس جامع للأوثان وغيرها، فإذا قلت: من الأوثان، فإنما معناه الذي ابتداؤه من هذا الصنف)).

فهذا ابنُ السّرّاج –رحمه الله– يَنقلُ مذهبَ سيبويه في معنى (مِن)، ومذهبَ المبرّد، ولا يزيد، وظاهر كلامه إعادة المعاني لابتداء الغاية كالمبرّد، وليس فيما ذكره أو ذكروه معنى بيان الجنس، بل أعاد ابن السّراج فيما نقله عن المبرّد ما عده آخرون من بيان الجنس إلى ابتداء الغاية كما في آخر النّصّ السّابق.

ويقول ابنُ جنّي [ت: ٣٩٢هـ][(١)]: ((فَمَعْنَى (مِن) الِابْتِدَاء تَقول: سرت من الْبَصْرَة، أَي: ابتدأت السّير من الْبَصْرَة، وَتَكون تبعيضا كَقَوْلِك: أخذت من المال، أَي: بعضه، وشربت من الماء، أَي: بعضه، وَتَكون زَائِدَة دُخُولهَا كخروجها نَحْو قَوْلك: مَا جَاءَنَا من أحد، أَي: أحد، وَمَا رَأَيْت من أحد، أَي: أحدا)).

قال ابن الخبّاز[(٢)]: ((ولها موضع رابع لم يذكره أبو الفتح، وهو التبيين)).

ويمكن أن نُضيف إليهم أبا الحسن الأخفش [ت: ٢١٥هـ] حيث يقول[(٣)]: ((وقال: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج من الآية: ٣٠]، وكُلُّها رِجْسٌ،

(١) ينظر: اللمع في العربية ٧٢، ٧٣.
(٢) ينظر: توجيه اللمع ٢٢٩/١.
(٣) ينظر: معاني القرآن ٩/٣.

والمعنى: فَاجْتَنِبُوا الرِجْسَ الذي يكونُ مِنْها، أيْ: عبادَتَها)). فهذه الآية من أشهر شواهد المثبتين لمعنى البيان في ((مِن))، والأخفش جعلها في الآية للتبعيض، ولم أقف له على نصّ في أي موضع من كتبه يذكر معنى البيان في ((مِن))، فيما تيسّر لي بحثه.

قال أبو جَعفر النّحّاس[1]: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج من الآية: ٣٠] (مِن) عند النحويين لبيان الجنس، إلّا أنّ الأخفش زعم أنها للتبعيض. أي: فاجتنبوا الرجس الذي هو من الأوثان، أي: عبادتها. وهو قول غريب حسن)).

ونسبه ابن أبي الرّبيع للفارسي أيضا، فعدّه من الذين لم يذكروا بيان الجنس، وسيأتي رأي الفارسي في الفريق الثالث[2].

الفريق الثاني، وهم النافون لمعنى بيان الجنس في ((مِن)):

وهو ما فهموه من كلام الفريق الأول أيضا، واقتفوا أثرهم في عدم إثباته، وعلى رأس هذا الفريق عددٌ من أعلام النحو في المغرب، كعلم الدّين اللّورقي، وابن أبي الرَّبيع الإشبيلي، وابن عصفور، وأبي إسحاق الغافقي تلميذ ابن أبي الربيع، ومع ذلك لا نستطيع أن نقول إن أصحاب هذا الرأي هم أكثر علماء المغاربة؛ لأننا سنرى في المثبتين عددا منهم أيضا، وهذه نصوص النافين:

يقول ابن أبي الرّبيع الإشبيلي [ت: ٦٨٨هـ][3]: ((... وجاء بعض المتأخرين، وقال في (مِنْ) هنا: إنها للبيان، واسْتَدَلَّ بقولهم: أنفقت من الدَّراهم ألفاً. وأنفقت من الدّراهم ألفا لا فرق بينه وبين هذه الآية، التبعيض فيهما هو البيّن، ولم يذكر سيبويه ولا أبو علي في (مِنْ) أَنَّها توجد لِلتبيين، وإنما هي موجودة لابتداء الغاية أو للتبعيض، ومَنْ قال: إنّها تكون للبيان اسْتَدَلّ بقوله –سبحانه–: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ

(١) ينظر: إعراب القرآن ٦٨/٣.
(٢) ينظر: تفسير القرآن الكريم ٣٢٠.
(٣) ينظر: السابق.

﴿ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ [الحج من الآية: ٣٠]: ،وهذا التبعيض فيه بينّ؛ لأنَّ الوثن لا يجتنب منه إلاّ العبادة والتعظيم وهذا هو الرّجس، وأمّا أَنْ يؤخذ الوثن إذا كان ذهبًا أو فضة فيعمل به ما يجوز أن يعمل فلا يجتنب هذا وليس برجس، وعلى الجملة (مِن) للبيان لا تثبت)).

وقال أيضا -رحمه الله-[(١)]: ((... ولم يذكر سيبويه ولا كبارُ النَّحويين لـ(مِن) غير ما ذكرته. ومن النّاس من ذهب إلى أنّ (مِنْ) توجد لبيان الجنس، واستدلّ بقولهِ – تعالى-: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ [الحج من الآية: ٣٠] ، وهذا القولُ لا يثبتُ؛ ألا ترى أنك لا تقول: مررت برجل مِنْ زيدٍ، تريد: الذي هو زيد ... فإذا صحّ ما ذكرتُهُ فـ(مِن) في الآية للتبعيض؛ لأنّ الرّجس من الوثنِ عبادتُهُ وتعظيمُهُ، وإلاّ فيجوزُ أن يُنتفع بحرقِهِ وغير ذلك، فالذي منعنا منه عبادة الوثن وتعظيمه، وذلك بعض أحوال الوثن)).

وقال[(٢)]: ((فـ(مِنْ) للتّبعيض؛ لأنّ الرِّجس بعضُ الأوثان، وهو تعظيمها وعبادتها، وأمّا غير ذلك فلا يُجتنبُ أنْ يُطبخَ عليه ولا غير ذلك)).

قوله-رحمه الله- في النّصّ الأول: ((وجاء بعض المتأخرين، وقال في (مِنْ) هنا: إنها للبيان)). وقوله في النّص الثاني: ((ولا كبار النّحويين)). سيأتي في المثبتين أنّ الزّجّاج يقول بذلك.

ونقل الشّاطبي في المقاصد الشّافية بعد شرحه قول ابن مالك في الألفيّة: ((وبَيّن))، ردَّ ابنِ أبي الرّبيع، فقال[(٣)]: ((وردَّ ابنُ أبي الرّبيع بأنه لو كان كما قال لصحّ أن تقول على مثله: مررت برجلٍ من زيدٍ، ومررت بزيد من أخيك، على تقدير: الذي هو

(١) ينظر: البسيط في شرح الجمل ٨٤٦/٢.
(٢) ينظر: الملخّص في ضبط قوانين العربيّة ٥١٤/١.
(٣) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٥٨٦/٣.

زيد، والذي هو أخوك، وهذا لا يقال.

وللنّاظم أن يجيب عن هذا بأنّ (مِنْ) لم تدخل فيه على الجنس؛ فإنها إذا كانت لبيان الجنس فيلزم دخولها على الجنس الذي تكون به مُبيِّنة. وعلى هذا تقول: مررت بالعصبة من الرّجال، فتكون على تقدير: الذين هم الرّجال، ومررت بالمنتجعةِ من تميم، وبالفرسان من قريش)).

ويقول ابن عصفور [ت: ٦٦٩][(١)]: ((وأمّا (مِن) فتكون زائدة ...، وتكون لابتداء الغاية في غير الزمان ...، وللغاية ...، وللتبعيض ...)). فلم يذكر بينها بيان الجنس.

وقال رادّا على من ذكر بيان الجنس في معاني ((مِن))[(٢)]: ((والذي زعم أنّ (مِنْ) لبيان الجنس استدلّ بقوله– تعالى–: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج من الآية: ٣٠]... ولا حُجّة لهم في شيء من ذلك ...)). وردّ عليهم بما ردَّ ابنُ أبي الربّيع.

ويقول تلميذ ابن أبي الرّبيع أبو إسحاق الغافقي الإشبيلي السبتي [ت: ٧١٦هـ][(٣)]: ((... وإذا لم تكن زائدة فهي لابتداء الغاية أو للتبعيض)).

وممن أخذ بهذا الرأي علم الدين اللورقي الأندلسي [ت: ٦٦١هـ]، ففي نظم الدرر للبقاعي[(٤)]: ((ويؤيد ما فهمته أنَّ العلامة علم الدين أبا محمد القاسم بن الموفق الأندلسي ذكر في شرح الجزولية أنهم عدوا لـ(مِن) خمسة معان كلها ترجع إلى ابتداء الغاية عند المحققين، وبين كيفية ذلك حتى البيانية، فمعنى ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ

(١) ينظر: المقرب ١/١٩٧، ١٩٨.
(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٩١، ٤٩٢.
(٣) ينظر: ينظر شرح جمل الزّجّاجي ٥٤.
(٤) ينظر: نظم الدّرر في تناسب الآيات والسور ٨/٤٧٠، ٤٧١.

﴿ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج من الآية: ٣٠] الذي ابتداؤه من الأوثان؛ لأن الرجس جامع للأوثان وغيرها)).

ومال لهذا الرأي أبو حيّان في بعض عباراته وصححه، منها ما سبق نقله، ومنها قوله[(١)]: ((وَالصَّحِيحُ أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى لَيْسَ بِثَابِتٍ لِـ(مِنْ))). ويظهر مِن مذهبه التّوسّط بين المثبتين والنافين مع ميله للنافين وردّ المعنى إذا أمكنه ذلك، وستأتي له نصوصٌ تثبت معنى بيان الجنس.

الفريق الثالث، وهم المثبتون لبيان الجنس في معاني ((مِن))، وأبدأ بذكرهم، وفي عقبِه شروطهم:

أ- ذكر من أثبت بيان الجنس في معاني ((مِن)):

يقول أبو إسحاق الزّجّاج [ت: ٣١١هـ][(٢)]: ((وقوله: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج من الآية: ٣٠] (مِنْ) هاهنا لتخليص جنس من أجناس، المعنى فاجتنبوا الرجس الذي هو وَثَنٌ)). وقال[(٣)]: ((فإن قال قائل: إنما قيل: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾ [النساء من الآية: ٤] فكيف يجوز أن يقبل الرجل المهر كله، وإنما قيل له: منه؟ فالجواب في ذلك أن (منه) هاهنا للجنس كما قال - عزَّ وجلَّ-: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج من الآية: ٣٠]، فلم نُؤمر أن نجتنب بعض الأوثان، ولكن المعنى اجتنبوا الرجس الذي هو وثن، أي: فكلوا الشيءَ الذي هو مهْر)).

وهو أول من رأيته صرّح بمعنى بيان الجنس في ((مِنْ)) مِن أئمّة النّحويين المتقدّمين

(١) ينظر: البحر المحيط ١٣٣/٨.
(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤٢٤/٣، ٤٢٥.
(٣) ينظر: السابق: ١٣/٢. وينظر: ٤٥٢/١، ٢٠٦/٢، ١٢٩/٣، ٢٩/٥.

وأكّد ذلك في عدة مواضع من كتابه معاني القرآن وإعرابه.

ونسب الباقولي لأبي عبيدة معمر بن المثنّى [ت: ٢٠٩] القول بالبيان، ونصّه[١]: ((قال معمر: قوله: ﴿ مِّنَ ٱلْعِلْمِ ﴾ تبيين لـ ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ [غافر من الآية: ٨٣]. أي: فلمّا جاءتهم رسلهم بالبيّنات من العلم فرحوا بما عندهم. ففيه تقديمٌ وتأخير. والأكثرون على أنّه تبيينٌ لـ(ما))). ولم أقف عليه في مجاز القرآن.

ويقول أبو بكر بن الأنباري [ت: ٣٢٨هـ][٢]: ((ثمّ أتى بِـ(مِنْ) مُفسِّرة فقال: مِن جَنوب وشمأل)).

ويقول أبو عليّ الفارسي [ت: ٣٧٧][٣]: ((فأمّا ما يَنْجَرُّ بحروفِ الجَرِّ فنحو ما ينجرُّ بعد (مِن) نحو: خرجت من الكوفةِ إلى البصرةِ، فهي لابتداء الغاية، وتكون للتبعيض، وتكون زائدة في نحو: ما جاءني من أحدٍ، وتكون (مِن) مبيّنة تبيين الصفة كقوله – تعالى-: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج من الآية: ٣٠] . أي: اجتنبوا الرجس الذي هو وثن)). هذا النّصّ في نسخة الإيضاح، الطبعة الثانية، تحقيق الدّكتور حسن شاذلي فرهود، وقوله: ((وتكون (مِن) ...)) زيادة من إحدى النّسخ، وهي نسخة أضافها المحقق في الطبعة الثانية، واعتمد زيادتها في المتن، وهي زيادة ليست في تحقيق الدكتور كاظم المرجان، ولم تكن معروفة عند ابن أبي الربيع وهو من شراح الإيضاح، وقد سبق كلامُه، وليست في نسخة عبد القاهر في كتابه المقتصد في شرح الإيضاح أيضا[٤]، فالله أعلم بالحال.

وقد كنت بداية وضعت أبا عليّ مع الفريق الأوّل بناء على نصّه المشهور في غالب

(١) ينظر: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ١١٨٢/٢.
(٢) ينظر: شرح القصائد السبع الطّوال ٢٢.
(٣) ينظر: الإيضاح ٢٦٤.
(٤) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٨٢٢/٢.

نسخ الإيضاح، والمعروف عنه عند ابن أبي الربيع، إلى أن وقفت على نصّين آخرين، الأول في كتابه الحجّة، وهو قوله[١]: ((قوله -تعالى-: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ يَتَجَرَّعُهُۥ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ﴾ [إبراهيم من الآية: ١٦، ١٧]. فكأنّ المعنى: لهم عذاب من تجرّع رجس، أو شرب رجس، فيكون (مِن) تبيينا للعذاب ممّ هو)).

والثاني: نقلٌ عنه، يقول الباقولي [ت: ٥٤٣هـ][٢]: ((قوله- تعالى-:﴿قَدْ يَئِسُوا۟ مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ كَمَا يَئِسَ ٱلْكُفَّارُ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْقُبُورِ﴾ [الممتحنة من الآية: ١٣]. أي: مِن بعث أصحاب القبور، فحذف المضاف. وإن شئت كان التّقدير: كما يئس الكُفّارُ الذين هم أصحاب القبور من الآخرةِ، فيكون (مِنْ) تبيينا للكفّار، وعلى الأوّل مفعول (يئس). ذكرهما أبو عليّ- رحمة الله عليه-)).

وهو ظاهر كلام أبي القاسم الزّجّاجي [ت: ٣٣٧هـ] حيث يقول[٣]: ((وَتَكون دَالَّة على ضرب من النَّعْت: كَقَوْلِه- تَعَالَى-: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج من الآية: ٣٠]، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ: اجتنبوا الرِّجْسَ مِنْهَا على أَن فِيهَا رجسا وَغير رِجْس، وَهَذَا محَال، بل اجتنبوا الرِّجْسَ الوثني)).

فظاهرُ كلامِه وتفسيره جارٍ على معنى البيانيّة، وإن لم يصرّح باللفظ، وهذا شبيه بقول أبي إسحاق الزّجاج[٤]: ((ويجوز أن يكون السبع هي المثاني، وتكون (مِن) الصفة كما قال - عزَّ وجلَّ-: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج من الآية: ٣٠]، المعنى اجتنبوا الأوْثَانَ، لا أنَّ بعضَها رِجْسٌ))، ونحوه قول الرّمّاني الآتي.

فليس قولُ الزّجاجي-رحمه الله- معنى آخر فيما يظهر لي. والله أعلم.

(١) ينظر: الحجة للقراء السبعة ١٧٥/٦.
(٢) ينظر: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ١٣٤١/٢، ١٣٤٢.
(٣) ينظر: حروف المعاني والصفات ٥٠.
(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١٨٥/٣.

ويقول أبو جعفر النّحاس [ت: ٣٣٨هـ][(١)]: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج من الآية: ٣٠]، (مِن) عند النحويين لبيان الجنس، إلّا أنّ الأخفش زعم أنها للتبعيض. أي: فاجتنبوا الرجس الذي هو من الأوثان. أي: عبادتها. وهو قول غريب حسن)). وقال[(٢)]: ((الرجس: النتن، و(مِن) هاهنا لبيان الجنس. أي: الذي هو وثن)).

ويقول أبو الحسن ابن الورّاق [ت: ٣٨١هـ][(٣)]: ((فَأَما (مِن) فَتَقَع فِي أَرْبَعَة مَوَاضِع:... وَالثَّانِي: أَن تكون للتبيين، كَقَوْلِه- عز وَجل-: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج من الآية: ٣٠]؛ لِأَن سَائِر الأرجاس يجب أَن يجْتَنب، فَدخلت (من) لتبيِّنَ الْمَقْصُود بالاجتناب من الأرجاس ... وَاعْلَم أَن (من) مَعَ هَذِه الْأَوْجه الْأَرْبَعَة يجوز أَن تجْعَل كلهَا للتَّبْعِيض، وَإِن شِئْت جَعلتهَا لابتداء الْغَايَة إِلَّا الْموضع الَّذِي تدخل فِيهِ الْأَجْنَاس، وَلأَجل تقديرها زَائِدَة لم يثبت حكمهَا كالأوجه الثَّلَاثَة، فاعرفه)).

ويقول أبو عليّ الرّماني [ت: ٣٨٤هـ][(٤)]: ((وتجنيس نَحْو قَوْله-جلّ وَعز-: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج من الآية: ٣٠]،كَأَنَّهُ يَقُول: اجتنبوا الَّذِي هُوَ وثن، فجيء بـ(مِن) لتقوم مقَام الصّفة)).

ويقول الجوهريُّ [ت: ٣٩٣هـ][(٥)]: ((... وقد تكون للبيان والتفسير، كقولك: لله درّك مِنْ رجلٍ! فتكون (مِنْ) مفسِّرةً للاسم المكنَّى في قولك: درّك، وترجمةً عنه،

(١) ينظر: إعراب القرآن ٦٨/٣.
(٢) ينظر: معاني القرآن ٤٠٥/٤.
(٣) ينظر: علل النحو ٢٨، ٢٠٩.
(٤) ينظر: منازل الحروف ٥٠.
(٥) ينظر: الصحاح (منن).

وقوله – تعالى–: ﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ ﴾ [النّور من الآية: ٤٣] فالأولى لابتداء الغاية، والثانية للتبعيض، والثالثة للتفسير والبيان)).

ويقول الصّيمريُّ [من نحاة القرن الرّابع][(١)]: ((وتكون للتبيين كقوله – عزّ وجلّ–: ﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ [الحج من الآية: ٣٠].

ويقول أبو الحسن الهروي [ت: ٤١٥هـ][(٢)]: ((والموضع الثالث: تكونُ (مِن) لبيان الجنس ... ومنه قوله – تعالى–: ﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ [الحج من الآية: ٣٠].أي: فاجتنبوا الرّجس الذي هو الأوثان ...)).

ويقول ولدُه أبو سهل الهروي [ت: ٤٣٣هـ][(٣)]: ((و(مِمّا) أصله: مِن ما، فـ(مِن) حرف من حروف الجر، وهو هاهنا لبيان الجنس ... وهذا مثل قوله– تعالى– : ﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ [الحج من الآية: ٣٠]؛ لأنّ الجِنْسَ أعمُّ من الأوثان؛ لأنه يكون وثنا وغير وثن، فبين بـ(من) الرجس المراد الذي هو الوثن)).

ويقول مكي بن أبي طالب [ت: ٤٣٧هـ]، وهو من المغاربة[(٤)]: ((قوله: ﴿ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ [الحج من الآية: ٣٠] (مِن) لإبانة الْجِنْس، وَجعلهَا الْأَخْفَش للتَّبْعِيض على معنى: فَاجْتَنبُوا الرجس الَّذِي هُوَ بعض الْأَوْثَان، وَمن جعل (مِن) لإبانة الْجِنْس فَمَعْنَاه: فَاجْتَنبُوا الرجس الَّذِي الْأَوْثَان مِنْهُ، فَهُوَ أَعم فِي النَّهْي وَأولى)).

ويقول ابن بابشاذ [ت: ٤٦٩هـ][(٥)]: ((ولـ(مِنْ) أربعة معانٍ: ...، والتبيين في الصّفات مثل: ﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ [الحج من الآية: ٣٠]. أي:

(١) ينظر: التّبصرة والتّذكرة ١/٢٨٥.
(٢) ينظر: الأزهية في علم الحروف ٢٢٥.
(٣) ينظر: إسفار الفصيح ١/٣١٣.
(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي ٢/٤٩٢.
(٥) ينظر: شرح المقدِّمة المحسبة ١/٢٣٦. وينظر: شرح الجمل ١٦٩، ١٧٠.

اجتنبوا الرِّجس الذي هو وثن)).

ويقول عبد القاهر الجرجاني [ت: ٤٧١هـ][(١)]: ((والوجه الثالث: أن تكون للتبيين كقوله – تعالى-: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج من الآية: ٣٠]؛ لأنّ الرّجس يكون في الأوثان وغيرها، فلمّا قيل: من الأوثان، تبيَّن الموضع الذي خُصّ بالاجتناب. وكذا قول صاحب الكتاب: هذا باب علمِ ما الكلمُ من العربيّة؛ لأنّ الكلم يكون في العربيّة والفارسيّة، فلمّا أتى بـ(مِن) رفع الإبهام وبيّنه، فكأنه قال: هذا باب علم أيّ شيء الكلم من العربيّة، وهذا أيضا قريبٌ من ابتداء الغاية، في قولك: خرجت من البصرة إلى الكوفة. ولرجوع هذه المعاني إلى ابتداء الغاية قال أبو العبّاس: إنّ معناها ذاك فقط. ومن التبيين: خاتمٌ من فضّة، وبابٌ من ساج)).

وظاهرُ مذهبِه الميلُ لرأي المبرّد في إعادة معاني ((مِن)) لابتداء الغاية.

ويقول أبو الحسن علي بن فضّال المجاشعي القيرواني [ت: ٤٧٩هـ][(٢)]: ((من) لإبانة الجنس ... كقوله– تعالى-:﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج من الآية: ٣٠]؛ لأن الرجس قد يكون غير الأوثان)).

ويقول القاسم بن محمد الواسطي الضرير [من نحاة القرن الخامس][(٣)]: ((ومبيِّنة تُبيّن الصفة: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج من الآية: ٣٠]، ويقول الحريريُّ [ت: ٥١٦][(٤)]: ((والثّالث: أن تأتي لبيان الجنس، كقوله – تعالى-: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج من الآية: ٣٠].

(١) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٨٢٣/٢.
(٢) ينظر: النّكت في القرآن الكريم ٥٦٦/١، ٥٦٧. وينظر: ٣٦٢/١.
(٣) ينظر: شرح اللمع في النحو ٨٧.
(٤) ينظر: شرح ملحة الإعراب ٥٩، ٦٠.

ويقول أبو القاسم الزّمخشري [ت: ٥٣٨هـ][١]: "و﴿ مِن رَّسُولٍ ﴾ تبيين لـ{مَن ارتضى} [الجنّ من الآية: ٢٧]".

وقال أيضا[٢]: ((فإن قلت: (مِنْ) في قوله: ﴿ مِنْ أَزْوَٰجِنَا ﴾ [الفرقان من الآية: ٧٤] ما هي؟ قلت: يحتمل أن تكون بيانية، كأنه قيل: هب لنا قرّة أعين، ثم بينت القرّة وفسرت بقوله: من أزواجنا وذرياتنا، ومعناه: أن يجعلهم الله لهم قرّة أعين، وهو من قولهم: رأيت منك أسدا، أي: أنت أسد، وأن تكون ابتدائية على معنى: هب لنا من جهتهم ما تقرّ به عيوننا من طاعة وصلاح)).

وقال في قوله– تعالى–:﴿ وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ [الأعراف: ١٣٢][٣]: ((و ﴿ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ : تبيين لـ﴿ مَهْمَا ﴾)).

فهذه نصوص منه على ((مِن)) البيانيّة، وفيها يفرّق بينها وبين الابتدائية، لكنّه يقول في المفصّل[٤]: ((فـ(مِن) معناها ابتداء الغاية: كقولك: سرت من البصرة إلى الكوفة، وكونها مبعِّضة نحو: أخذت من الدراهم، ومبيِّنة في نحو: ﴿ فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ [الحج من الآية: ٣٠]، ومزيدة في نحو: ما جاءني من أحد، راجع إلى هذا)).

فهو ممّن يعيد معاني ((مِن)) لابتداء الغاية، وهذا الرأي عنه هو المشهور عند الرّضي، أو أن الرضي يراه رأي الزمخشري دون عباراته في الكشاف؛ ولهذا اعترض عليه فقال[٥]: ((وقال الزمخشري: كونها للتبيين: راجع إلى معنى الابتداء، وهو بعيد؛

(١) ينظر: الكشاف ٦٣٢/٤.
(٢) ينظر: السابق ٢٩٦/٣.
(٣) ينظر: السابق ١٤٦/٢.
(٤) ينظر: المفصّل في علم العربيّة ٢٨٣.
(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٦٦/٤.

لأن الدراهم هي العشرون في قولك: عشرون من الدراهم، ومحال أن يكون الشيء مبدأ نفسه، وكذلك الأوثان: نفس الرجس، فلا تكون مبدأ له)). وذكر المرادي أيضا أن إعادة معاني ((مِن)) للابتداء رأي الزمخشري في المفصل[(١)]. وقد سبق نصّه في التمهيد.

وابن يعيش [ت: ٦٤٣هـ] موافق لما قاله الزمخشري حيث قال[(٢)]: ((وكونها لتبيين الجنس، كقولك: ثوبٌ من صُوفٍ، وخاتمٌ من حديدٍ. وربما أوهم هذا الضربُ التبعيضَ، ولهذا قلنا: إنّ مَرْجِعَها إلى شيء واحد)). يريد: أن مرجع معاني ((مِن)) إلى ابتداء الغاية.

ويقول الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي [ت: ٥٣٩هـ][(٣)]: ((وتكون (مِنْ) أيضا لتبيين الجنس، نحو قوله– تعالى- : ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج من الآية: ٣٠]، فقوله– تعالى-: ﴿ٱلرِّجْسَ﴾ يعمُّ الأوثان وغيرها، فلمّا قال: ﴿مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ بيّن الجِنسَ المقصود بالاجتناب ...)).

ويقول ابن الشّجري [ت: ٥٤٢هـ][(٤)]: ((... مع كثرة تصرُّف (مِنْ) في المعاني، من حيث جاءت لابتداء الغاية في المكان، وللتبعيض، ولتبيين الجنس في نحو قوله: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج من الآية: ٣٠]، و: ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ﴾ [الكهف من الآية: ٣١])).

ويقول أبو الحسين الباقولي [ت: ٥٤٣هـ][(٥)]: ((والثّالث: أن يكون للتّبيين كقولِه

(١) ينظر: الجنى الداني ٣١٦.
(٢) ينظر: شرح المفصل ٤/٤٦٠.
(٣) ينظر: البيان في شرح اللمع ٢٤٥.
(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/٣٧٨. وينظر: ١/١٩٧.
(٥) ينظر: شرح اللمع ٥٠٥.

– تعالى–: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج من الآية: ٣٠] بيّنَ الرّجس أنّه منها)).

ويقول[١]: ((قوله – تعالى–:﴿قَدْ يَئِسُواْ مِنَ ٱلْآخِرَةِ كَمَا يَئِسَ ٱلْكُفَّارُ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْقُبُورِ﴾ [الممتحنة من الآية: ١٣]. أي: مِن بعث أصحاب القبور، فحذف المضاف. وإن شئت كان التّقدير: كما يئس الكُفّارُ الذين هم أصحاب القبور من الآخرةِ، فيكون (مِنْ) تبيينا للكفّار. وعلى الأوّل مفعول {يئس}. ذكرهما أبو عليّ– رحمة الله عليه–)).

وقال[٢]: ((ومِنْ) في {مِنهمْ} [الجمعة: ٣] للتّبيين)).

ويقول ابن الدّهّان [ت: ٥٦٩هـ] فقال[٣]: ((ومِن لابتداء الغاية، ولتبيين الجنس...)).

ويقول أبو البركات الأنباري [ت: ٥٧٧هـ][٤]: ((والوجه الثالث: أن تكون لتبيين الجنس كقوله– تعالى–: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج من الآية: ٣٠]، فـ(مِن) هذه دخلت لتبيين المقصود بالاجتناب، ولا يجوز أن تكون للتبعيض؛ لأنه ليس المأمور به اجتناب بعض الأوثان دون البعض، وإنما المقصود اجتناب جنس الأوثان)).

ويقول السّهيليُّ [ت: ٥٨١هـ] وهو من المغاربة الأندلسيين[٥]: ((أما قوله – تعالى–:﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ [الأعراف من الآية: ٥٧] فـ(مِن) هاهنا لبيان الجنس، لا للتبعيض، والمجرور في موضع المفعول لا في موضع الظرف، إنما يريد:

(١) ينظر: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ١٣٤١/٢، ١٣٤٢.
(٢) ينظر: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ١٣٤٦/٢.
(٣) ينظر: الفصول في العربيّة ٣٠. وينظر: الغرة في شرح اللمع ٥٥٧/١، ٥٥٨.
(٤) ينظر: أسرار العربية ٢٥٩.
(٥) ينظر: نتائج الفكر ٢١٦.

الثمرات بأنفسها، لا أنه أخرج منها شيئا، وأدخل (مِن) لبيان الجنس كله...)). ونسب له المرادي أنّه لا يثبت لـ((مِن)) إلا معنى الابتداء وإليه يعيد بقية المعاني كالمبرّد[1]، ونصّ السهيلي أعلاه لا يؤيّد ذلك، و لم أقف على نصٍّ آخر يؤيّد أو ينفي.

ويقول ابنُ الأثير [ت: ٦٠٦هـ][2]: ((الثالث: التَّبيين: كقولك: ثوبٌ من خزّ، وكقوله- تعالى-: ﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ [الحج من الآية: ٣٠])).

ويقول الجزوليُّ [ت: ٦٠٧هـ] من المغاربة[3]: ((ولبيان الجِنس)).

ويقول ابنُ خروف [ت: ٦٠٩هـ] من المغاربة[4]: ((وتكون لتبيين الجنس: كقوله – تعالى-:﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ [الحج من الآية: ٣٠].

ويقول أبو البقاء العكبري [ت: ٦١٦هـ][5]: (وتكون (مِن) لبيان الجنس، كقوله – تعالى-: ﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ [الحج من الآية: ٣٠]. أي: الرِّجس الحاصل من جهة الأوثان، وليس بتبعيض)). وقال[6]: ((﴿ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ ﴾ [البقرة من الآية: ١٦٤] (مِنَ) الْأُولَى لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ، وَالثَّانِيَةُ لِبَيَانِ الْجِنْسِ)).

وأعاده في موضع لابتداء الغاية، كما هو مذهب المبرّد وآخرين، فقال[7]: ((﴿ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ (مِنْ) لِبَيَانِ الْجِنْسِ.أَيِ: اجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، وَهُوَ بِمَعْنَى ابْتِدَاءِ الْغَايَةِ هُنَا)).

---

(١) ينظر: الجنى الداني ٣١٥، ٣١٦.
(٢) ينظر: البديع في علم العربية ٢٤٥/١. وفيه: ((من خر ... فاجتنبوا الرس)).
(٣) ينظر: شرح المقدمة الجزوليّة الكبير ٨١٨/٢.
(٤) ينظر: شرح الجمل ٤٧٣/١، ٤٧٤.
(٥) ينظر: المتّبع في شرح اللمع ٣٧١/١.
(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٣٣/١. وينظر: ١٦٥/١، ١٦٨، ٤٥٩، وغيرها.
(٧) ينظر: السابق ٩٤١/٢.

ويقول ابن معطي، زين الدين أبو الحسين يحيى المغربيّ [ت: ٦٢٨هـ][١]: ((ولتبيين الجِنس)).

ويقول ابن يعيش [ت: ٦٤٣هـ][٢]: ((وكونها لتبيين الجنس: كقولك: ثوبٌ من صُوفٍ، وخاتمٌ من حديدٍ. وربما أوهم هذا الضربُ التبعيضَ، ولهذا قلنا: إنّ مَرْجِعَها إلى شيء واحد. ومنه قوله- تعالى-: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج من الآية: ٣٠]، وذلك أنّ سائر الأرجاس يجب أن تُجتنب، وبين المقصودَ بالاجتناب من أيّ الأرجاس، واعتبارُه أن يكون صفة لِما قبله، وأن يقع موقعَه (الَّذِي)، ألا ترى أن معناه: فاجتنبوا الرجسَ الذي هو وثنٌ. وقد حمل بعضُهم الآية على القلب. أي: الأوثان من الرجس، وفيه تعسّفٌ من جهة اللفظ، والمعنى واحدٌ. وقد قيل في قول سيبويه: (هذا باب عِلْم ما الكَلِمُ من العَرَبيّة): إنّه من هذا الباب؛ لأن الكلم قد تكون عربية، وغير عربية، فبَينَ جنسَ الكلم بأنّها عربيّةٌ)).

قوله-رحمه الله- : ((ولهذا قلنا: إنّ مَرْجِعَها إلى شيء واحد)). يشير فيه إلى أنّ معاني ((مِن)) تعود إلى ابتداء الغاية، وهو مذهب المبرّد ومن قال به كالزمخشري: في المفصّل.

ويقول ابن الحاجب [ت: ٦٤٦هـ][٣]: ((فـ(مِن) للابتداء، والتّبيين، والتّبعيض، وزائدة في غير الموجب)).

وقال ابن الحاجب أيضا[٤]: ((الفرق بين التبيين والتبعيض، أن التبعيض يجب أن يكون ما قبل (مِن) بعضا لما بعدها، والتبيين يجب أن يكونا متطابقين؛ ولذلك كان

(١) ينظر: الفصول الخمسون ٢١٣.
(٢) ينظر: شرح المفصل ٤/٤٦٠.
(٣) ينظر: الكافية ٥١.
(٤) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٢/٧٧٥.

التبعيض ملتزما التبين؛ لأنه إذا كان جنسا له كان فيه تبيينه، ولا يكون في التبيين تبعيض؛ لأن شرطه المطابقة كقوله– تعالى–: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج من الآية: ٣٠]، فالرجس هاهنا ليس بعضا للأوثان، وإنما أريد به نفس الأوثان، فكان مطابقا في قصد المتكلم ...)).

ويقول أبو عليّ الشلوبين [ت: ٦٥٤هـ] وهو من المغاربة الأندلسيين، في شرح الجزولية، و لم يَعترض على قول الجزولي، ولكن مثّل له[(١)]: ((ولبيان الجنس. مثاله: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج من الآية: ٣٠]، وقال في التوطئة[(٢)]: ((ولتبيين الجنس في رأي، وذلك قوله – تعالى–: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج من الآية: ٣٠]. ويمكن أن تكون هذه للتّبعيض، ويراد بالرِّجس الذي أمر اجتنابه منها عِبادتُها، لاستعمالها فيما يُنتفع به)). فظاهر كلامه الموافقة.

وللشاطبي نصّ يفهم من ظاهره أن الشلوبين مع النافين، قال معلقا على مذهب ابن مالك فيها[(٣)]: ((وما ذهب إليه من إثبات هذا القسم في (مِنْ) مذهب طائفة، ونفاه بعضهم، وهو رأي الشلوبين، ويظهر من سيبويه، وتأوّلت هذه الأمور على أن تكون (مِنْ) فيها للتبعيض، وابن مالك إنّما وقف مع ظاهر المعنى ...)).

فظاهر ترتيب الكلام: أنّه مع النافين، ويؤيّده: ذكر سيبويه معه فإنّه الظاهر من مذهبه، وإذا ما استحضرنا أنّ الشلوبين شيخُ ابن عصفور وابن أبي الرّبيع، بل إنّ ابن أبي الرّبيع أقرب تلامذته له، وإذا ما نظرنا إلى تخريجه السابق للآية، وهو التخريج الذي اعتمده ابن أبي الرّبيع وابن عصفور، أمكن قبول أنّ مذهبه مع النافين، ولعلّ كلامه في نصّيه السّابقين لا يمثل مذهبه، أو يكون قد رجع عنه في آخره، لكن يبقى هذا محتملا،

(١) ينظر: شرح المقدمة الجزوليّة الكبير ٨١٨/٢.
(٢) ينظر: التوطئة ٢٤٣. وفيه: ويراد بالجنس. وهو تحريف.
(٣) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٥٨٦/٣، ٥٨٧.

ونصّاه أولى بالتقديم. والله أعلم.

ويقول ابن مالك [ت: ٦٧٢هـ][(١)]: ((ومجيؤها لبيان الجنس كقوله- تعالى-: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ﴾ [الكهف من الآية: ٣١])).

ويقول رضيّ الدّين الإستراباذي [ت: ٦٨٦هـ] في شرحه لقول ابن الحاجب[(٢)]: ((قوله: (وللتبيين)، كما في قوله -تعالى-: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج من الآية: ٣٠]، وتعرفها بأن يكون قبل (من)، أو بعدها، مبهم، يصلح أن يكون المجرور بمن تفسيرا له، وتوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم ... وقال الزمخشري: كونها للتبيين: راجع إلى معنى الابتداء، وهو بعيد؛ لأن الدراهم هي العشرون في قولك: عشرون من الدراهم، ومحال أن يكون الشيء مبدأ نفسه، وكذلك الأوثان: نفس الرجس، فلا تكون مبدأ له)).

ويقول بهاء الدّين بن النّحاس الحلبي [ت: ٦٩٨هـ][(٣)]: ((وترك من أقسام (مِن) المشهورة التي لبيان الجنس، نحو قوله- تعالى-: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج من الآية: ٣٠]، وذكروا لها ضابطين، أحدهما: أن يكون ما قبلها أكثر مما بعدها، فإنّ الرّجس أعم من كونِه وثنا. والثاني: أن يُصلح موضعَها بعد حذفها لفظُ (الذي هو)...)).

ويقول ابن عبد النّور المالقي [ت: ٧٠٢هـ] وهو من المغاربة الأندلسيين[(٤)]: ((الموضع الثالث: أن تكون لبيان الجنس، نحو قولك: قبضت رطلا من قمح ...)).

---

(١) ينظر: شرح التّسهيل ١٣٤/٣.
(٢) ينظر: شرح الرضيّ على الكافية ٢٦٦/٤. وينظر: ٢٠٧/٢.
(٣) ينظر: شرح المقرّب المسمّى التّعليقة ٦٣٧/١.
(٤) ينظر: رصف المباني ٣٢٣.

ويقول شمس الدّين الصّايغ [ت: ٧٢٠][١]: ((ففيه ثلاثة أوجه: أحدها: أنَّ (مِنْ) فيه ليست لابتداء الغاية، بل لبيان الجنس)).

وصرّح به أبو حيّان [ت: ٧٤٥هـ] في أكثر من موضع فقال[٢]: ((و(مِنْ) في ﴿مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [مريم من الآية: ٥٨] للبيان)).

وقال[٣]: ((﴿مِّمَّن يُكَذِّبُ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾ [النمل من الآية: ٨٣]: (مِنْ) لِلْبَيَانِ. أَيِ: الَّذِينَ يُكَذِّبُونَ)).

وقال[٤]: ((وَمَعْنَى: مِنْهُمْ: لِلْبَيَانِ، كَقَوْلِهِ- تَعَالَى-: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾ [الحج من الآية: ٣٠]. وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: وَقَوْلُهُ: {مِنْهُمْ}، لِبَيَانِ الْجِنْسِ وَلَيْسَتْ لِلتَّبْعِيضِ؛ لِأَنَّهُ وَعْدُ مَدْحِ الْجَمِيعِ. وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: {مِنْهُمْ} يَعْنِي: مِنَ الشَّطْءِ الَّذِي أَخْرَجَهُ الزَّرْعُ، وَهُمُ الدَّاخِلُونَ فِي الْإِسْلَامِ بَعْدَ الزَّرْعِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَأَعَادَ الضَّمِيرَ عَلَى مَعْنَى الشَّطْءِ لَا عَلَى لَفْظِهِ. وَالْأَجْرُ الْعَظِيمُ: الْجَنَّةُ. وَذُكِرَ عِنْدَ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ رَجُلٌ يَنْتَقِصُ الصَّحَابَةَ، فَقَرَأَ مَالِكٌ هَذِهِ الْآيَةَ وَقَالَ: مَنْ أَصْبَحَ بَيْنَ النَّاسِ فِي قَلْبِهِ غَيْظٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَدْ أَصَابَتْهُ هَذِهِ الْآيَةُ، والله الموفق)).

وسبق نصّ لأبي حيان ينفي فيه هذا المعنى لـ ((مِن))، وظاهر مذهبه تضييق القول به.

ويقول ابن الفخّار الإلبيري من المغاربة الأندلسيين [ت: ٧٥٤هـ][٥]: ((وأمّا (مِن) من قوله - تعالى- : ﴿فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ﴾ [المزّمل من الآية: ٢٠]،

(١) ينظر: اللمحة شرح الملحة ٤٢٨/١.
(٢) ينظر: البحر المحيط ٢٧٦/٧، ٢٧٧.
(٣) ينظر: البحر المحيط ٢٧٠/٨.
(٤) ينظر: السابق ٥٠٣/٩.
(٥) ينظر: شرح الجمل ٣٦٧/٢.

فتحتمل أمرين: أحدهما: أن تكون البيانيّة كما تقدّم. والثاني: أن تكون التبعيضيّة...)). وهو هنا يجيز الوجهين في الآية، وكان قد ذكر أن المسألة خلافية، وذكر حجة كل فريق دون أن يظهر ترجيحا[١].

ويقول ابن هشام الأنصاريّ [ت: ٧٦١هـ][٢]: ((الثَّالِث: بَيَان الْجِنْس، وَكَثِيرًا مَا تقعُ بعد (مَا) وَ(مهما)، وهما بهَا أولى؛ لإفراط إبهامهما، نَحْو:﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾ [فاطر من الآية: ٢]، ﴿ ۞ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ [البقرة من الآية: ١٠٦]، ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ [الأعراف من الآية: ١٣٢] ... وَنَحْو: -: ﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ [الحج من الآية: ٣٠] وَأنكر مَجِيء (مِنْ) لبَيَان الْجِنْس قومٌ، وَقَالُوا: هِيَ ﴿ مِن ذَهَبٍ ﴾ [الكهف من الآية: ٣١]، و﴿ مِّن سُندُسٍ ﴾ [الكهف من الآية: ٣١] للتَّبْعِيض، وَفِي: ﴿ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ للابتداء، وَالْمعْنَى: فَاجْتَنبُوا من الْأَوْثَان الرجس، وَهُوَ عبادتها، وَهَذَا تكلّف)).

ونسبه أبو حيّان لعبد الدائم القيرواني نزيل الأندلس [القرن الخامس]، وابن مضاء القرطبي [ت: ٥٩٢][٣].

وهو ظاهر كلام الشاطبي في المقاصد الشافية[٤]، وقد سبق بعضُ كلامِه في رأي الفريق الثاني تعليقا على كلام ابن أبي الربيع.

ونقله عبد القادر البغدادي عن ابن يسعون الأندلسي [في حدود: ٥٤٠هـ]، قال في الخزانة[٥]: ((قَالَ ابْن يسعون: وَيجوز أَلاّ تكون بدليّة بل مُتَعَلقَة بأخذوا. أَي:

(١) ينظر: السابق ٣٦٦/٢، ٣٦٧.
(٢) ينظر: مغني اللبيب ٤٢١.
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١٧١٩/٤.
(٤) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٥٨٥/٣-٥٨٧.
(٥) ينظر: خزانة الأدب ١٥٠/٣.

انتزعوه من أمه. وَرُوِيَ بدله: من العشار، فَهِيَ بَيَانِيَّة .أَي: كائنة من العشار)).

فهؤلاء جمهرة من علماء النحو من المتقدمين والمتأخرين، والمشارقة والمغاربة، يثبتون (مِن) البيانية، وعلى رأسهم من القدماء: أبو إسحاق الزّجاج، وابن الأنباري، وأبو علي الفارسي، والنّحّاس، والرّماني، وكوكبة من جلّة النحاة ومشاهيرهم ومحققيهم، ومن المغاربة: مكي بن أبي طالب، وعبد الدائم القيرواني الأندلسي، وابن يسعون، وابن مضاء، والسهيلي، والجزولي، وابن خروف، والشلوبين، وابن معطي، وابن مالك، وابن الفخّار، وابن عبد النّور، والشاطبي أيضا، وأبو حيّان.

وذهب إليه من مفسري المغرب وأئمّتهم ابنُ عطية [ت: ٥٤٢هـ] فقال[(١)]: ((والكلام يحتمل معنيين، أحدهما: أن تكون (مِنْ) لبيان الجنس ...، والمعنى الثاني: أن تكون (مِنْ) لابتداء الغاية ... ومن قال: (مِنْ) للتبعيض قلب معنى الآية ويفسده، والمروي عن ابن عباس وابن جريج أن الآية نهي عن عبادة الأوثان)).

والقاضي عياض [ت: ٥٤٤هـ] فقال[(٢)]: ((وَعَلِيهِ يَأْتِي تَأْوِيل من تَأَول قَوْله: (أما أَحدهمَا فَكَانَ لا يسْتَتر من بَوْله) أَنَّه من ستر الْعَوْرَة. أَي: فِي حَالَته عِنْد بَوْله. وَالصَّحِيح هُنَاكَ أَن (مِن) للْبَيَان أَي: لا يَجْعَل بَينه وَبَين بَوْله سترَة وَلا يتحفظ مِنْهُ)).

والقرطبي [ت: ٦٧١هـ] فقال[(٣)]: ((مَنْ) فِي قَوْلِهِ: ﴿مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ قِيلَ: إِنَّهَا لِبَيَانِ الْجِنْسِ، فَيَقَعُ نَهْيُهُ عَنْ رِجْس الْأَوْثَانِ فَقَطْ، وَيَبْقَى سَائِرُ الْأَرْجَاسِ نَهْيُهَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لابتداء الغاية، فكأنه نَهَاهُمْ عَنِ الرِّجْسِ عَامًّا، ثُمَّ عَيَّنَ لَهُمْ مَبْدَأَهُ الَّذِي مِنْهُ يَلْحَقُهُمْ؛ إِذْ عِبَادَةُ الْوَثَنِ جَامِعَةٌ لِكُلِّ فَسَادٍ وَرِجْسٍ. وَمَنْ قَالَ

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٤/١٢٠.

(٢) ينظر: مشارق النوار على صحاح الآثار ١/٣٨٣. والشاهد جزء من حديث الشريف في صحيح البخاري، كتاب: الجنائز، باب: عذاب القبر من الغيبة والبول ٢/ ٩٩، برقم (١٣٧٨)، وصحيح مسلم، كتاب: الطهارة، باب: الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه ١/٢٤٠، برقم (٢٩٢).

(٣) ينظر: تفسير القرطبي ١٢/٥٤.

إنَّ (مِنْ) للتبعيض، قلب معنى الآية وأفسده".

ب- شروك ((مِنْ)) البيانيّة:

اشترطوا لها عددا من الشّروط تتحصّل من كلامهم، بعضها بينها تشابه، و لم يتفقوا عليها كلّها:

١- أنْ يصلح في موضعها ((الذي هو))[١]، وهو أشهر شروطهم، واستدلّ به أبو حيّان في ردّه على ابن عطيّة عند تفسير قوله- تعالى-: ﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾ [البقرة من الآية: ٢٧٣]، حيث قال[٢]: ((وَأَجَازَ ابْنُ عَطِيَّةَ أَنْ تَكُونَ (مِنْ) لِبَيَانِ الْجِنْسِ، قَالَ: يَكُونُ التَّعَفُّفُ دَاخِلًا فِي الْمَحْسَبَةِ. أَيْ: أَنَّهُمْ لَا يَظْهَرُ لَهُمْ سُؤَالٌ، بَلْ هُوَ قَلِيلٌ، وَبِإِجْمَالٍ فَالْجَاهِلُ بِهِمْ مَعَ عِلْمِهِ بِفَقْرِهِمْ يَحْسَبُهُمْ أَغْنِيَاءَ عِفَّةٍ. فـ (مِنْ) لِبَيَانِ الْجِنْسِ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ. انْتَهَى. وَلَيْسَ مَا قَالَهُ مِنْ أَنْ (مِنْ) هَذِهِ فِي هَذَا الْمَعْنَى لِبَيَانِ الْجِنْسِ الْمُصْطَلَحِ عَلَيْهِ فِي بَيَانِ الْجِنْسِ؛ لِأَنَّ لَهَا اعْتِبَارًا عِنْدَ مَنْ قَالَ بِهَذَا الْمَعْنَى لِـ(مِنْ) يَتَقَدَّرُ بِمَوْصُولٍ، وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ يَحْصُلُ خَبَرَ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، نَحْوَ: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج من الآية: ٣٠] التَّقْدِيرُ: فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ الَّذِي هُوَ الْأَوْثَانُ. وَلَوْ قُلْتَ هُنَا: يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ الَّذِي هُوَ التَّعَفُّفُ، لَمْ يَصِحَّ هَذَا التَّقْدِيرُ، وَكَأَنَّهُ سَمَّى الْجِهَةَ الَّتِي هُمْ أَغْنِيَاءُ بِهَا بَيَانَ الْجِنْسِ، أَيْ: بَيَّنَتْ بِأَيِّ جِنْسٍ وَقَعَ غِنَاهُمْ بِالتَّعَفُّفِ، لَا غِنَى بِالْمَالِ، فَتُسَمَّى (مِنْ) الدَّاخِلَةُ عَلَى مَا يُبَيِّنُ جِهَةَ الْغِنَى لِبَيَانِ الْجِنْسِ، وَلَيْسَ الْمُصْطَلَحُ عَلَيْهِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ)).

٢- أن تقوم (مِن) مقام الصِّفة، ويريدون بالصفة تقديرهم السابق: ((الذي هو))، قال الزّجاج[٣]: ((ويجوز أن يكون السبع هي المثاني، وتكون (مِن) الصفة كما قال-

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١٣/٢، وشرح المقرّب المسمّى التّعليقة ٦٣٧/١، والبحر المحيط ١٨٥/١، ٦٩٨/٢، الجنى الدّاني ٣١٠.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٦٩٨/٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١٨٥/٣.

عزَّ وجلَّ-: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج من الآية: ٣٠]، المعنى: اجتنبوا الأوْثَانَ، لا أنَّ بعضَها رِجْسٌ)).

وقال الرّمّاني[١]: ((وتجنيس نَحْو قَوْله - عز وجل-: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج من الآية: ٣٠] كَأَنَّهُ يَقُول: اجتنبوا الَّذِي هُوَ وثن، فجيء بـ (مِن) لتقوم مقَام الصّفة)).

وقال القاسم بن محمد الواسطي الضرير[٢]: ((ومبيِّنة تُبيّن الصفة:﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج من الآية: ٣٠].

وقال ابن الدّهّان: ((ويُعتبر هذا الفصل بأنه يحسن أن يقع صفةً تقديره: ونزعنا الشيء الذي هو غلّ)).

وقال ابن الحاجب[٣]: ((وتعرفها بأن تكون كالصّفة لما قبلها)).

وقال ابن يعيش[٤]: ((واعتبارُه أن يكون صفة لِما قبله، وأن يقع موقعَه (الَّذِي))).

لكن يقول أبو حيّان[٥]: ((وَيَتَعَلَّقُ الْمَجْرُورَانِ بقوله: طبن، و(منه) فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِشَيْءٍ، فَيَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ، وَظَاهِرُ (مِن) التَّبْعِيضُ)). وقال[٦]: ((فَـ (مِنْ) لِلتَّبْعِيضِ وَهِيَ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِـ (سُورَةٍ) أَيْ: بِسُورَةٍ كَائِنَةٍ مِنْ مِثْلِهِ)).

ويقول السّمين الحلبي[٧]: ((وهذا الجارُّ على القول بكونها تبعيضيةً في محلِّ رفع صفةً لـ(طائفة)، وعلى القول بكونها بيانية يتعلَّق بمحذوف)).

فليس وقوع (مِن) صفة عندهما دليلا على أنها للبيان، بل هي هنا للتبعيض، ولعلّه

(١) ينظر: منازل الحروف ٥٠.
(٢) ينظر: الغرة في شرح اللمع ٥٥٨/٢.
(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصّل ١٤٢/٢.
(٤) ينظر: شرح المفصل ٤٦٠/٤.
(٥) ينظر: البحر المحيط ٥١٢/٣.
(٦) ينظر: السابق ١٧٠/١.
(٧) ينظر: الدرّ المصون ٢٤٤/٣.

شرطٌ تقريبي.

٣- أن يكون قبلها مبهمٌ تبيِّنُه، وهو أكثر ممّا بعدها أو ما بعدها بعض منه، ومطابق له في قصد المتكلّم[١]، وكثر وقوعها بعد ((ما)) و((مهما))؛ لإفراط إبهامهما، كما في قوله-تعالى-:﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ [البقرة من الآية: ١٠٦]، ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ [الأعراف من الآية :١٢٣]، ونحو: أنا من خطِّه في رَوضة، وقوله- تعالى-: ﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ [الحج من الآية: ٣٠] فـ (الرِّجس) أعم من كونهِ وثنا، وأريد به نفس الأوثان[٢].

ويظهر: أنّ الزّجّاج لا يشترط ذكر ما قبلها ويكتفي بتقديره، يقول[٣]: ((ومعنى {مِنْ ذُنُوبِكُمْ} هاهنا: يغفر لكم ذنوبكم، ودخلت (مِنْ) تختص الذنوب من سائر الأشياء، لم تدخل لتَبْعيض الذُنوب، ومثله قوله: ﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ [الحج من الآية: ٣٠] معناه: اجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان، ليس الرجس هاهنا بعض الأوثان)). و(مِن) هنا لم تسبق بما تبيِّنه.

٤- أن يكون بعدها مبهمٌ تُبيِّنه، نصّ عليه الرّضيّ[٤]، وجرى عليه الزّمخشري في تفسيره، وأباه آخرون، قال أبو حيّان ردّا على الزّمخشري[٥]: ((لَوْ فَرَضْنَا مَجِيءَ (مِنْ) لِلْبَيَانِ، لَمَا صَحَّ تَقْدِيرُهَا لِلْبَيَانِ هُنَا؛ لِأَنَّ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ (مِنْ) لِلْبَيَانِ قَدَّرُوهَا بِمُضْمَرٍ وَجَعَلُوهُ صَدْرًا لِمَوْصُولِ صِفَةٍ، إِنْ كَانَ قَبْلَهَا مَعْرِفَةٌ، نَحْوُ: ﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ

(١) اختلفت عبارات النحاة في ذلك، فمقتصر على هذا، ومقتصرٌ على هذا، وقد جمعتها كما ترى.
(٢) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٧٧٥/٢، والإيضاح في شرح المفصّل ١٤٢/٢، ١٤٣، وشرح المقرّب المسمّى التّعليقة ٦٣٧/١، وشرح الرضيّ على الكافية ٢٦٦/٤، ٢٦٧، ومغني اللبيب ٤٢١، والدرّ المصون ١١٨/١، وجواهر الأدب ٣٣٨.
(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٢٨/٥.
(٤) ينظر: شرح الرضيّ على الكافية ٢٦٦/٤.
(٥) ينظر: البحر المحيط ١٨٥/١.

﴿ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج من الآية: ٣٠]. أَي: الرِّجْسَ الَّذِي هُوَ الْأَوْثَانُ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا نَكِرَةٌ، فَهُوَ يَعُودُ عَلَى تِلْكَ النَّكِرَةِ نَحْوَ: مَنْ يَضْرِبُ مِنْ رَجُلٍ، أَيْ هُوَ رجل، و(مِن) هَذِهِ لَيْسَ قَبْلَهَا مَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ بَيَانًا لَهُ، لَا نَكِرَةً وَلَا مَعْرِفَةً، إِلَّا إِنْ كَانَ يَتَمَحَّلُ لِذَلِكَ أَنَّهَا بَيَانٌ لِمَا بَعْدَهَا، وَأَنَّ التَّقْدِيرَ: كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا رِزْقًا مِنْ ثَمَرَةٍ، فَتَكُونُ (مِنْ) مُبَيِّنَةً لِرِزْقًا. أَيْ: رِزْقًا هُوَ ثَمَرَةٌ، فَيَكُونُ فِي الْكَلَامِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ. فَهَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُنزهَ كِتَابُ اللَّهِ عَنْ مِثْلِهِ)).

وقال السّمين الحلبي[1]: ((﴿مِنَ القرآن﴾ في (مِنْ) هذه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنها لبيانِ الجنسِ، قاله الزمخشري وابنُ عطية وأبو البقاء، ورَدَّ الشيخُ عليهم: بأنَّ التي للبيان لا بد أن يتقدَّمَها ما تُبَيِّنُه، لا أَنْ تتقدَّمَ هي عليه، وهنا قد وُجدَ تقديمُها عليه)).

وقال الزّمخشري في قوله– تعالى– :﴿فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ ٱللَّهِ مِن شَيْءٍ﴾ [إبراهيم من الآية: ٢١][2]: ((فإن قلت: أي: فرق بين (مِن) في ﴿مِنْ عَذَابِ ٱللَّهِ﴾ وبينه في ﴿مِن شَيْءٍ﴾؟ قلت: الأولى: للتّبيين، والثانية: للتبعيض، كأنه قيل: هل أنتم مغنون عنا بعض الشيء الذي هو عذاب الله؟)).

قال أبو حيّان[3]: ((جَعَلَ مِنْ شَيْءٍ هُوَ الْمُبَيَّنُ بِقَوْلِهِ: من عذاب الله. ومن التَّبْيِينِيَّةُ يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا مَا تبينه، ولا يتأخر)). وقد صحح السّمين ما ذكره الزّمخشري في هذا الموضع من جهة المعنى، فقال[4]: ((قلتُ: كلامُ الزمخشري صحيحٌ من حيث المعنى، فإنَّ ﴿مِنْ عَذَابِ ٱللَّهِ﴾ لو تأخَّر عن ﴿شَيْءٍ﴾ كان صفةً له ومُبَيِّنًا، فلمَّا تقدَّم انقلب إعرابُه من الصفة إلى الحال، وأمَّا معناه وهو البيانُ فباقٍ لم يتغيَّرْ)).

* * *

(١) ينظر: الدّرّ المصون ٤٠٢/٧.
(٢) ينظر: الكشاف ٥٤٨/٢.
(٣) ينظر: البحر المحيط ٤٢٥/٦.
(٤) ينظر: الدر المصون ٨٦/٧.

المبحث الثاني
في أسباب الخلاف وأثره

تنوّعت أسباب الخلاف، وفي مسألتنا هذه تبرز بعض الأسباب أكثر من غيرها، ومن أهمّ أسباب الخلاف:

١- أنّ مؤسسي المذهب البصري وأئمّته: كسيبويه والأخفش والمبرّد وابن السّرّاج لم ينقل عنهم معنى بيان الجنس في (مِنْ)، وأوّل من رأيته ذكره منهم وأكثر منه أبو إسحاق الزّجّاج؛ لذلك نفاه بعض محققي النّحاة: كابن أبي الرّبيع وابن عصفور، وقد مضى بيان آرائهم.

٢- تمسّك بعض النّحاة بالمشهور والمعروف من مذاهبهم تقليلا للخلاف وضبطا للقواعد ورغبة في عدم الخروج على ما قرره قدماء النحويين، وتقليلا للأوضاع، وهذا تابع لما قبله.

٣- الحمل على الظاهر، وهو في مقابل السابق، يقول الشاطبي[(١)]: ((فإن قيل فإنّ الأولى أيضا تقليل المعاني، وردّها إلى أقل ما يمكن؛ بناء على قاعدة تقليل الأوضاع. فالجواب: أنّ هذا يعارضه الحمل على الظاهر، فإذا تعارضت القاعدتان وجب الرّجوع إلى التّرجيح، فمال النّاظم إلى ترجيح قاعدة الظاهر، ومال غيره إلى ترجيح قاعدة تقليل الأوضاع)).

٤- عدم توفّر ما اشتُرط للقول بأنّ (مِنْ) معناها البيان مثلا، وقد سبقت شروطهم.

٥- مراعاة المعنى، ودلالة اللفظ، والأخذ بأقوال قدماء المفسرين من الصحابة والتابعين، وهو ما يظهر جليّا في إعراب القرآن الكريم وتفسير معانيه، ونجد أثر

(١) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٥٨٧/٣.

الخلاف فيه واضحا.

٦- ومثله مراعاة سبب النـــزول في الآية.

٧- وكذلك مراعاة العموم المفهوم من آيات أخرى.

ومن خلال بعض النّماذج التالية تتضح المسألة- إن شاء الله-، ويتضح - أيـــضا- أثر هذا الخلاف، وآثرت أن أصدرها بأقدم نصوص أئمّة النّحو ما وجـــدت لـــذلك سبيلا:

١- يقول الزّجّاج [ت: ٣١١هـــ][(١)]: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج من الآية: ٣٠]، لا يريد أن بعضها رجس وبعضها غير رِجْسٍ، ولكن المعـــنى: اجتنبوا الرجس الذِي هُوَ الأوثانُ)).

ويقول عبد القاهر الجرجاني [ت: ٤٧١هـــ][(٢)]: ((... للتبيين كقوله- تعـــالى-: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج من الآية: ٣٠]؛ لأنّ الرّجس يكون في الأوثان وغيرها، فلمّا قيل: من الأوثان، تبيَّن الموضع الذي خُصّ بالاجتناب ...)).

فالزّجّاج وعبد القاهر من خلال فهمها للنّصّ جعلا (مِن) بيانيّة، وبه قال ابن برّي وابن تيميّة وابن كثير والشّنقيطيّ[(٣)]، وآخرون سبق ذكرهم، وهذا خلاف ما رآه أبن أبي الرّبيع [ت: ٦٨٨هـــ] فالآية لها دلالة أخرى عنده، يقول[(٤)]: ((ومَنْ قال: إنّهـــا تكون للبيان اسْتَدَلّ بقوله – سبحانه-: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج من الآية: ٣٠]، وهذا التبعيض فيه بينّ؛ لأنَّ الوثن لا يجتنب منه إلاّ العبادة والتعظـــيم وهذا هو الرّجس، وأمّا أَنْ يؤخذ الوثن إذا كان ذهباً أو فضة فيعمل به مـــا يجـــوز أن

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٩/٥.
(٢) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٨٢٣/٢.
(٣) ينظر: اللسان (م)، ومنهاج السّنّة ٣٨/٢، وتفسير ابن كثير ٤١٩/٥، وأضواء البيان ٢٦٠/٥.
(٤) ينظر: تفسير القرآن الكريم ٣٢٠.

يعمل فلا يجتنب هذا وليس برجس)). وقال[١]: ((... ولم يذكر سيبويه ولا كبارُ النَّحويين لـ (مِن) غير ما ذكرته)).

فابن أبي الرّبيع فقيه مفسّر إضافة لكونه نحويّا، وهذا نراه واضحا في فهمه للآية، ورأيه هذا مبني أيضا على المنقول عن ابن عباس – رضي الله عنهما- وابن جريج – رحمه الله-، كما سيأتي، من أنّ النهي إنما هو عن عبادة الأوثان، وبه قال ابن جرير الطّبري[٢]، ومبنيٌّ على أنّ كبار النّحويين لم يذكروا معنى البيان.

والغريب قول ابن عطية –رحمه الله- [٣]: ((والكلام يحتمل معنيين، أحدهما: أن تكون (مِنْ) لبيان الجنس ...، والمعنى الثاني: أن تكون (مِنْ) لابتداء الغاية ... ومن قال: (مِنْ) للتبعيض قلب معنى الآية ويفسده، والمروي عن ابن عباس وابن جريج أن الآية نهي عن عبادة الأوثان)).

ووجه الغرابة: أنّ رأي ابن عباس وابن جريج متلائم مع رأي القائلين بأنّ (مِن) للتبعيض، فالمعنى هنا هو المعنى هنا، وهو النهي عن عبادة الأوثان، وعليه فالقول بالتبعيض في الآية مدعومٌ بكلام ابن عباس وابن جريج الذي نقله ابن عطية، ومن غير الواضح قوله: ((قلب المعنى ويفسده)).

وقد تبعه القرطبي[٤] فقال: ((وَمَنْ قَالَ: إِنَّ (مِنْ) للتبعيض قلب معنى الآية وأفسده)). ولم يبيّن هذا القلب والفساد.

والتبعيض في الآية قال به الأخفشُ وهو من قدماء النّحويين وابنُ عصفور، وحسّنه النّحاس، وأجازه الشلوبين، وقد سبقت نصوصهم، وقال به من المفسرين المتأخرين

(١) ينظر: البسيط في شرح الجمل ٨٤٦/٢.
(٢) ينظر: تفسير الطّبري ٦١٨/١٨.
(٣) ينظر: المحرر الوجيز ١٢٠/٤.
(٤) ينظر: تفسير القرطبي ٥٤/١٢.

السّعديّ، ونصّه[1]: ((والظاهر أن (مِن) هنا ليست لبيان الجنس، كما قاله كثير من المفسرين، وإنما هي للتبعيض، وأن (الرِّجس) عام في جميع المنهيات المحرمات، فيكون منهيا عنها عموما، وعن الأوثان التي هي بعضها خصوصا)). وهو رأي جار -كما سبق- على كلام ابن عباس وابن جريج وعدد من كبار النحويين، وهو واضح في الآية لا قلب فيه ولا فساد، بل هو الجاري أيضا على القول الثالث أنها لابتداء الغاية، يقول القرطبي[2]: ((وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لابتداء الغاية، فكأنه نَهَاهُمْ عَنِ الرِّجْسِ عَامًّا ثُمَّ عَيَّنَ لَهُمْ مَبْدَأَهُ الَّذِي مِنْهُ يَلْحَقُهُمْ، إِذْ عِبَادَةُ الْوَثَنِ جَامِعَةٌ لِكُلِّ فَسَادٍ وَرِجْسٍ)). فالمعيّن هنا هو عبادة الأوثان، وهذا ما يقول به القائلون بالتبعيض، وعلى رأي من يعيد معاني (مِن) للابتداء فقول القائلين بالتبعيض متوائم معهم، ويكون الخلافُ لفظيًّا، وأما القائلون بالبيان فلا، قال أبو حيّان: ((و(مِنْ) فِي ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج من الآية: ٣٠] لِبَيَانِ الْجِنْسِ، وَيُقَدَّرُ بِالْمَوْصُولِ عِنْدَهُمْ. أَيِ: الرِّجْسَ الَّذِي هُوَ الْأَوْثَانُ، وَمَنْ أَنْكَرَ أَنْ تَكُونَ (مِنْ) لِبَيَانِ الجنس جَعَلَ (مِنْ) لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ، فَكَأَنَّهُ نَهَاهُمْ عَنِ الرِّجْسِ عَامًّا ثُمَّ عَيَّنَ لَهُمْ مَبْدَأَهُ الَّذِي مِنْهُ يَلْحَقُهُمْ؛ إِذْ عِبَادَةُ الْوَثَنِ جَامِعَةٌ لِكُلِّ فَسَادٍ وَرِجْسٍ، وَعَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ يَكُونُ النَّهْيُ عَنْ سَائِرِ الْأَرْجَاسِ مِنْ مَوْضِعٍ غَيْرِ هَذَا. قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: وَمَنْ قَالَ: إِنَّ (مِنْ) لِلتَّبْعِيضِ قَلَبَ مَعْنَى الْآيَةِ فَأَفْسَدَهُ انْتَهَى. وَقَدْ يُمْكِنُ التَّبْعِيضُ فِيهَا بِأَنْ يَعْنِيَ بِـ (الرِّجْسِ): عِبَادَةَ الْأَوْثَانِ، وَقَدْ رُوِيَ ذَلِكَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ جُرَيْجٍ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: فَاجْتَنِبُوا مِنَ الْأَوْثَانِ الرِّجْسَ وَهُوَ الْعِبَادَةُ؛ لِأَنَّ الْمُحَرَّمَ مِنَ الْأَوْثَانِ إِنَّمَا هُوَ الْعِبَادَةُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ يُتَصَوَّرُ اسْتِعْمَالُ الْوَثَنِ فِي بِنَاءٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَمْ يُحَرِّمْهُ الشَّرْعُ؟ فَكَأَنَّ لِلْوَثَنِ جِهَاتٍ مِنْهَا عِبَادَتُهَا، وَهُوَ

(١) ينظر: تفسير السعدي ٥٣٧/١.
(٢) ينظر: تفسير القرطبي ٥٤/١٢.

الْمَأْمُورُ بِاجْتِنَابِهِ وَعِبَادَتُهَا بَعْضُ جِهَاتِهَا)). فهذا أبو حيّان جعل مآل القول بالتبعيض والابتداء واحدا، وجعله قول ابن عبّاس وابن جريج، ونلحظ قوّة مراعاة المعنى والنظرة الشّرعيّة المتعلّقة به.

٢- يقول الزّجّاج في قوله- تعالى-: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾ [النساء من الآية: ٤][(١)]: ((فإن قال قائل: إنما قيل: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾ [النساء من الآية: ٤]، فكيف يجوز أن يقبلَ الرَّجلُ المهرَ كله، وإنما قيل له: منه؟ فالجواب في ذلك أن {منه} هاهنا للجنس كما قال - عزَّ وجلَّ-: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج من الآية: ٣٠]، فلم نُؤمر أن نجتنب بعض الأوثان، ولكن المعنى اجتنبوا الرجس الذي هو وثن. أي: فكلوا الشيءَ الذي هو مهْر)).

ويقول ابن عطيّة[(٢)]: (((مِن) تتضمن الجنس هاهنا، ولذلك يجوز أن تهب المهر كله، ولو وقفت (مِن) على التبعيض لما جاز ذلك)).

فمعنى (مِنْ) هنا مرتبطٌ بدلالة الآية ومعناها وفقهها عند الزّجّاج وابن عطيّة أنّ للمرأة أنْ تهب مهرَها كلّه، وهو رأي.

وذهب آخرون إلى أنّها لا تهبه كلّه، يقول الزّمخشري[(٣)]: ((... وقيل: إن طبن لكم عن شيء منه، و لم يقل: فإن طبن لكم عنها، بعثا لهن على تقليل الموهوب. وعن الليث بن سعد: لا يجوز تبرعها إلا باليسير ... ويجوز أن يكون تذكير الضمير لينصرف إلى الصداق الواحد، فيكون متناولا بعضه، ولو أنث لتناول ظاهره هبة الصداق كله؛ لأنّ بعض الصدقات واحدة منها فصاعدا)).

(١) ينظر: شرح القصائد السبع الطّوال ٢٢.
(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٩/٢. ونقله أبو حيّان في البحر المحيط ٥١٢/٣ وفيه: ((ولو وقعت (مِن))).
(٣) ينظر: الكشاف ٤٧١/١.

ويقول أبو حيّان[1]: ((و(مِنه) فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِشَيْءٍ، فَيَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ، وَظَاهِرُ (مِنِ) التَّبْعِيضُ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ مَا تَهَبُهُ يَكُونُ بَعْضًا مِنَ الصَّدَاقِ، وَلِذَلِكَ ذَهَبَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَبَرُّعُهَا لَهُ إِلَّا بِالْيَسِيرِ)).

ويقول البيضاوي[2]: ((وقال: (منه) بعثا لهن على تقليل الموهوب)).

وقال نظام الدّين النّيسابوري [ت: ٨٥٠هـ][3]: ((وفي قوله: ﴿عَن شَيْءٍ مِّنْهُ﴾ [النساء من الآية: ٤] دون أن يقول: عنه، ... بعثٌ لهن على تقليل الموهوب، ولهذا ذكَّر الضمير في {مِنْهُ} لينصرف إلى الصداق الواحد فيكون متناولا بعضه، ولو أنث لتناول ظاهره هبة الصداق كله؛ لأن بعض الصدقات واحدة منها أو أكثر. ومن هذا التقرير يظهر أن (مِن) في قوله: {مِنْهُ} للتبعيض إخراجا للكلام مخرج الغالب مع فائدة البعث المذكور؛ لأنه لا يجوز هبة كل الصداق إذا طابت نفسها عن المهر بالكلية، ومن غفل عن هذه الدقيقة زعم أن (من) للتبيين، والمعنى: عن شيء هو هذا الجنس يعني: الصداق)).

ويلاحظ: تأثير تذكير الضمير في توجيه المعنى، وأنه يدلّ ظاهره على بعض الصداق، والتأنيث يدلّ ظاهره على الصداق كله.

٣- يقول أبو إسحاق الزّجاج - رحمه الله- في قوله – تعالى-:﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [نوح من الآية: ٤][4]: ((ومعنى ﴿مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ هاهنا: يغفر لكم ذنوبكم، ودخلت (مِنْ) تختص الذنوب من سائر الأشياء، لم تدخل لتَبْعيض الذنُوب، ومثله قوله: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج من الآية: ٣٠]، معناه: اجتنبوا

(١) ينظر: البحر المحيط ٥١٢/٣.
(٢) ينظر: تفسير البيضاوي ٦٠/٢.
(٣) ينظر: تفسير النيسابوري ٣٤٩/٢.
(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٢٨/٥.

الرجس الذي هو الأوثان، ليس الرجس هاهنا بعض الأوثان)).

فالزّجّاج هنا من خلال نظرته للمعنى، وهو معنى مرتبط بالجانب الشّرعي أيضا، جعل (مِن) لبيان الجنس، مع أنّها لم يسبقها ما تبيِّنه، فهي فاقدة لشرط مهم اشترطه كثير ممن قال بـ(مِن) البيانيّة، لكنّ الزّجّاج لم يلتفت له، بل شبه الآية بآية أخرى سُبقت (مِن) فيها بما تُبيّنه، ويظهر منه أنّه لا يشترطه ويكتفي بتقديره.

ويقول أبو حيّان[١]:﴿ مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾: مِنْ لِلتَّبْعِيضِ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ إِنَّمَا يَجُبُّ مَا قَبْلَهُ مِنَ الذُّنُوبِ لَا مَا بَعْدَهُ. وَقِيلَ: لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ. وَقِيلَ: زَائِدَةٌ ... وَقِيلَ: لِبَيَانِ الْجِنْسِ، وَرُدَّ بِأَنَّهُ لَيْسَ قَبْلَهَا مَا تُبَيِّنُهُ)).

وما ردّ به أبو حيّان أن تكون (مِن) في الآية لبيان الجنس هو ردُّ ابنِ عطيّة أيضا[٢].

وقال الكفوي[٣]: ((ومحمولة على الْبَعْض عِنْد سَائِر النُّحَاة، وَهُوَ الْحق)). كذا قال ((سائر النّحاة)). ولعلّ هذا دالٌّ على شهرة هذا القول عنده.

وممن جعلها للتبعيض السّهيلي والعكبري وأبو حيّان، واختاره ابن عطيّة والزّمخشري والبيضاوي وأبو السّعود[٤]، ونسبه ابن عطيّة لسيبويه، فقال[٥]: ((ذهب بعض النحاة إلى أنها زائدة، وسيبويه يأبى أن تكون زائدة ويراها للتبعيض. قال القاضي أبو محمد: وهو معنى صحيح، وذلك أن الوعد وقع بغفران الشرك وما معه من المعاصي، وبقي ما يستأنفه أحدُهم بعد إيمانِه من المعاصي مسكوتا عنه ليبقى معه في مشيئة الله– تعالى–،

(١) ينظر: البحر المحيط ٢٨٠/١٠. وينظر: ٤٥١/٩، ٤٦٧/١٠، ٤٦٨.
(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٣٧٢/٥.
(٣) ينظر: الكليات ٨٣٢/١.
(٤) ينظر: نتائج الفكر ٢٥٨، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٥٦/١، والمحرر الوجيز ٣٢٧/٣، والكشاف ٥٤٢/٢، وتفسير البيضاوي ٢٤٨/٥، والبحر المحيط ٢٨٠/١٠، وتفسير أبي السعود ٣٦/٩.
(٥) ينظر: المحرر الوجيز ٣٢٧/٣.

فالغفران إنما نفذ به الوعدُ في البعض، فصح معنى (مِنْ))).

ومنهم من يجعلها زائدة: كالأخفش من البصريين والكسائي وهشام من الكوفيين وابن مالك ومن أخذ بقولهم[1].

وفيها أقوال أخرى ذكر بعضَها أبو حيّان، وليس الغرضُ استقصاءها، ولكن يَعنينا ردّ ابن عطيّة وأبي حيّان على مَن ذكر أنها لبيان الجنس: أنّ ذلك غير جائز لعدم تقدّم ما تُبيِّنه، كما يعنينا الأثر المترتّب على هذا الخلاف في تفسير الآية، والقول بأنها لبيان الجنس كما فسّره الزّجاج متوائم مع القول بالزّيادة، فكأنه أراد المعنى المترتب على القول بالزيادة لكنّه لم يُرد أن يتبنى هذا الرأي ويقول به فقال ببيان الجنس على الرغم من ضعفه، والمعنى عنده كما قال: ((ودخلت (مِنْ) تختص الذنوب من سائر الأشياء))، كأنه يريد أن التقدير: يغفر لكم أشياء من ذنوبكم، فالمتقدّم المبيّن عنده مقدّر غير مذكور. والله أعلم.

ومراعاة المعنى جعلت ابن عطيّة يردّ على استشكال أن المغفرة تكون للبعض بقوله: ((وقع بغفران الشرك وما معه من المعاصي، وبقي ما يستأنفه أحدهم بعد إيمانه من المعاصي مسكوتا عنه ليبقى معه في مشيئة الله – تعالى–، فالغفران إنما نفذ به الوعد في البعض، فصح معنى (مِنْ))). فسلم له جعل (مِن) للتبعيض؛ إذ هو معنى مشهور فيها، ونقله عن سيبويه، ومعناه مستقيم، على خلاف البيان مثلا فهو فاقد لشرط أن يتقدمها ما تبيّنه[2].

والخلاف في ((مِن)) في هذه الآية وقع شبهه في آيات أخر، قال أبو حيّان في قوله

(١) ينظر: تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم ٣١٥/١، وشرح التّسهيل ١٣٨/٣، والجنى الدّاني ٣١٨.

(٢) ينظر: تروح المعاني للألوسي ١٧٣/١٠، وأضاف فيه تفسيرا آخر للبعضيّة.

–تعالى–: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا ﴾ [البقرة من الآية: ٢][١]: ((وَمِنْ فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ لِلتَّبْعِيضِ، وَأَبْعَدَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا لِبَيَانِ الْجِنْسِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمْ شَيْءٌ مُبْهَمٌ فَيُبَيِّنُ جِنْسَهُ)).

وقال في قوله– تعالى–: ﴿ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ ﴾ [إبراهيم من الآية: ٣٢][٢]: ((و(مِن) لِلتَّبْعِيضِ ... وَيَكُونُ الْمَعْنَى: إِنَّ الرِّزْقَ هُوَ بَعْضُ جَنْيِ الْأَشْجَارِ، وَيَخْرُجُ مِنْهَا مَا لَيْسَ بِرِزْقٍ كَالْمُجَرَّدِ لِلْمَضَرَّاتِ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مِنْ) لِبَيَانِ الْجِنْسِ قَالَهُ ابْنُ عَطِيَّةَ وَالزَّمَخْشَرِيُّ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: فَأَخْرَجَ بِهِ رِزْقًا لَكُمْ هُوَ الثَّمَرَاتُ. وَهَذَا لَيْسَ بِجَيِّدٍ، لِأَنَّ (مِنْ) الَّتِي لِبَيَانِ الْجِنْسِ إِنَّمَا تَأْتِي بَعْد الْمُبْهَمِ الَّذِي تُبَيِّنُهُ)).

وقال السمين الحلبي في قوله – تعالى–: ﴿ مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ ﴾ [آل عمران من الآية: ٤٩][٣]: ((و(مِنْ) لابتداءِ الغاية، وقولُ مَنْ قال: إنها للبيان، تساهلٌ؛ إذ لم يَسْبِقْ (مِنْ) ما تبيُّنه)).

فالإشكال عندهما – رحمهما الله–: عدم تقدّم ما تُبيِّنُه ((مِن)).

٤– يقول الزجاج في قوله – عزَّ وجلَّ–: ﴿ ۞ رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِى مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِى مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ ۚ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنتَ وَلِيِّۦ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ تَوَفَّنِى مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠١﴾ ﴾ [يوسف: ١٠١][٤]: ((فيها قولان، أعني في دخول (مِنْ): جائز أن يكون أراد: عَلَّمْتَنِي بعض التأويل، وآتَيتني بعض الملك، وجائز أن يكون دخول (مِنْ) لِتُبيِّن هذا الجنس من سائر الأجناس، ويكون المعنى: رب قد آتيتني الملك

(١) ينظر: البحر المحيط ٨٤/١. والدّرّ المصون ١١٨/١.
(٢) ينظر: البحر المحيط ٤٣٩/٦. والدّرّ المصون ١٠٩/٢.
(٣) ينظر: الدّر المصون ١٩٢/٣. وفي الأصل: ((إذ لم يسبق منهم تبينه)).
(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١٢٩/٣.

وعلمتني تأويل الأحاديث، مثل قوله – عـزَّ وجـلَّ–: ﴿تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ﴾ [آل عمران من الآية: ٢٦] يَدلُّ على أن (مِنْ) هاهنا إنما هي لتبيين الجنس، ومثله قوله: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾ [الحج من الآية: ٣٠]، ولم يؤمَرُوا باجتناب بعض الأوثان، ولكن المعنى: واجْتَنِبوا الرجْسَ الذي هو الأوْثَانُ)).

وقال النحاس معيدا كلام الزّجّاج – رحمهما الله تعالى–[1]: ((ويجـوز أن تكـون (مِنْ) هاهنا للتبعيض. أي: قد آتيتني بعض الملك وعلمتني بعض التأويـل، ويجـوز أن تكون لبيان الجنس. أي: أتيتني الملك وعلمتني تأويل الأحاديث، ويـدل علـى هـذا الجواب: ﴿تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ﴾ [آل عمران من الآية: ٢٦])).

والملاحظ على تقديرهما لمعنى ((مِن)) البيانية في الآية: أنّه التقدير المناسـب لمعـنى ((مِن)) الزّائدة، حيث أسقطا ((مِن)) فقط، وهذا كتقدير الزّجاج في المسألة السـابقة أيضا، وسيأتي الكلام في أنها هنا فاقدة لشرط مهم، وهو أن تكون مسبوقة بما تبيِّنُـه، فعدم تقدّم ما تبيّنه عامل مشترك في هذا التقدير. والله أعلم.

وقد اختصر ابن عطية ما ذكراه– رحمهم الله– جميعا في تفـسيره دون أن يقـدر المعنى، فقال: ((وقوله: ﴿ءَاتَيْتَنِى مِنَ ٱلْمُلْكِ﴾ [يوسف من الآية:١٠١] قيـل: مِـنَ للتبعيض. وقيل: لبيان الجنس)).

ونقل العكبري ما ذكره الزّجاج، وأضاف له القول بأنّها زائدة، فقال[2]: ((قَوْلُهُ– تَعَالَى–: ﴿مِنَ ٱلْمُلْكِ﴾ وَ﴿مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ﴾ [يوسف من الآيـة:١٠١] قِيـلَ: الْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ. أَيْ: عَظِيمًا مِنَ الْمُلْكِ، وَحَظًّا مِنَ التَّأْوِيلِ. وَقِيلَ: هِـيَ زَائِـدَةٌ. وَقِيلَ: (مِنْ) لِبَيَانِ الْجِنْسِ)).

(١) ينظر: معاني القرآن ٤٥٩/٣.
(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٧٤٦/٢.

قول العكبري: عظيما من الملك، وحظّا من التأويل، على حذف مفعول، يعني: أنّ ((مِن)) هنا للتبعيض.

فالزّجّاج ذكر أنهما قولان، وظاهر الكلام أنّه ناقلٌ للقولين، وموافقٌ لهما، وتبعه النّحاس، ولكن عند تقدير المعنى قدراه في البيانية على معنى ((مِن)) الزّائدة، وهو ما لم يتعرض له ابنُ عطيّة، وقدموا التّبعيض في الذّكر، وزاد العكبري القول بالزّيادة، والزيادة هنا تكون على مذهب الأخفش في تجويزه دخول الزائدة على المعرفة.

ونقل الواحدي هذه الأقوال الثلاثة، وصرّح بالنّقل عن أبي إسحاق الزّجّاج القول بالتبعيض والبيان، إلاّ أنّ التقدير في البيانية عنده فيه اختلاف، فقال[1]: ((وذكر أبو إسحاق وأبو بكر في (مِنْ) هاهنا قولين:

أحدهما: أنها للتبعيض، وكذلك هي في قوله: ﴿ وَعَلَّمْتَنِي مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ ﴾ [يوسف من الآية:١٠١]؛ لأنه كان قد ملك مصر ومُلْك مصر قطعة من الملك، وعبارة الرؤيا جزء من علم تأويل الأحاديث.

الثاني: أن (من) دخلت للتجنيس، وتلخيصها: آتيتني من جنس الملك ومن جنس تأويل الأحاديث: كقوله: ﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ [الحج من الآية: ٣٠]. أي: اجتنبوا الرجس الذي هو وثن، و لم يؤمروا باجتناب بعض الأوثان.

قال أبو بكر: والقول هو الأول؛ لأن (مِن) تأتي مجنسة عند تمام الكلام نحو قولهم: قطعت ثوبًا من الخز، وعليه جبة من الوشي، ولا يكاد يقال: قطعت من الوشي، ولبست من الخز، إلا والمفعول مقدر في النية ... قال: ويجوز أن يكون المعنى: رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي الملك، وعلمتني تأويل الأحاديث، فأكد الكلام بـ(مِن) كما أُكِّد بها في قوله: ﴿ وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ﴾ [محمد من الآية: ١٥])).

(١) ينظر: التفسير البسيط ٢٥٤/١٢.

ويقول القرطبي[1]: ((وَ(مِن) مِنْ قَوْلِهِ: ﴿مِنَ ٱلْمُلْكِ﴾ لِلتَّبْعِيضِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَعَلَّمْتَنِي مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ﴾ [يوسف من الآية:١٠١]؛ لِأَنَّ مُلْكَ مِصْرَ مَا كَانَ كُلَّ الْمُلْكِ، وَعِلْمُ التَّعْبِيرِ مَا كَانَ كُلَّ الْعُلُومِ. وَقِيلَ: (مِنَ) لِلْجِنْسِ كقوله: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج من الآية: ٣٠] وَقِيلَ: لِلتَّأَكُّدِ. أَيْ: ﴿ءَاتَيْتَنِى مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِى مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ﴾، فتقدير الزّائدة للتأكيد هو تقدير الزّجاج والنّحاس للبيانيّة.

وجزم الزّمخشري بالتّبعيض، فقال[2]: ((مِن) في ﴿مِنَ ٱلْمُلْكِ﴾ و﴿مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ﴾ للتبعيض؛ لأنه لم يُعطَ إلا بعضَ ملكِ الدنيا، أو بعضَ ملك مصر وبعضَ التأويل)).

والبيضاوي فقال[3]: ((و(مِن) أيضًا للتبعيض؛ لأنه لم يؤت كل التأويل)).

وكذلك أبو حيّان أيضا واعترض على القولين الآخرين، فقال[4]: ((و(مِن) فِي قَوْلِهِ: ﴿مِنَ ٱلْمُلْكِ﴾ وفي﴿مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ﴾، لِلتَّبْعِيضِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْتِهِ إِلَّا بَعْضَ مُلْكِ الدُّنْيَا، وَلَا عَلَّمَهُ إِلَّا بَعْضَ التَّأْوِيلِ. وَيَبْعُدُ قَوْلُ مَنْ جَعَلَ (مِنْ) زَائِدَةً، أَوْ جَعَلَهَا لِبَيَانِ الْجِنْسِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُلْكَ هُنَا مُلْكُ مِصْرَ)).

فأبو حيّان يبيّن هنا السبب في جعل ((مِن)) في الآية للتبعيض، وهو أنّ نبيَّ الله يوسف في المعلوم من حاله – صلى الله عليه وسلم– لم يكن مَلك الدنيا كلّها، بل بعضها وهو ملك مصر في الظاهر، و لم يجعلها زائدة؛ لأنه ليس هذا موضع الزّيادة

(١) ينظر: تفسير القرطبي ٢٦٩/٩.
(٢) ينظر: الكشاف ٥٠٧/٢.
(٣) ينظر: تفسير البيضاوي ١٧٧/٣.
(٤) ينظر: البحر المحيط ٣٢٩/٦.

عنده، بل هو على مذهب الأخفش، ولا البيان لعدم اكتمال شروطها.

ونجد أثر كلام أبي حيّان عند السّمين الحلبي حيث يقول[١]: (((مِنْ) في ﴿مِنَ ٱلْمُلْكِ﴾ وفي﴿مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ﴾، للتبعيض، والمفعولُ محذوفٌ. أي: عظيمًا من الملك، فهي صفة لذلك المحذوفِ. وقيل: زائدة. وقيل: لبيان الجنس. وهذان بعيدان)).

تقدير السّمين في معنى التّبعيض على حذف مفعول هو نفسه ما ذكره العكبري لكن العكبري لم يصرّح بالتّبعيض.

وعند الألوسي حيث يقول[٢]: (﴿ ۞ رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِى مِنَ ٱلْمُلْكِ﴾ [يوسف من الآية:١٠١]. أي: بعضا عظيما منه، فـ (مِن) للتبعيض، ويبعد القول بزيادتها أو جعلها لبيان الجنس)).

ويلاحظ قوّة كونها للتبعيض من جهات سبق بيانها، وضعف كونها لبيان الجنس والبعد فيه والتكلّف.

٥- يقول النّحاسُ [ت: ٣٣٨هـ] في قوله- تعالى-: ﴿وَدَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يُضِلُّونَكُمْ﴾ [آل عمران من الآية: ٦٩][٣]: ((وكلهم كذا[٤]، وإنما (مِن) هاهنا لبيان الجنس، وقد قيل: إن طائفة بعضهم)).

فالنّحّاس نظر للمعنى المعلوم من عموم حالهم، ولهذا قال: ((وكلّهم كذلك))، فجعل معنى ((مِن)) مبنيّا على العموم المفهوم من القرآن في مواضع أخرى، و لم يجعله مبنيّا على خصوص هذه الآية ولفظها.

(١) ينظر: الدرّ المصون ٥٥٩/٦.
(٢) ينظر: روح المعاني ٦١/١٣.
(٣) ينظر: معاني القرآن ٤١٩/١، ٤٢٠.
(٤) أي: كل أهل الكتاب هكذا.

وأجازه ابنُ عطيّة فقال[1]: ((فتحتمل (مِنْ) أن تكون للتبعيض، وتكون الطائفة الرؤساء والأحبار الذين يسكن الناس إلى قولهم، ويحتمل أن تكون لبيان الجنس وتكون الطائفة جميع أهل الكتاب)).

وردّه أبو حيّان من جهة دلالة اللفظ، فقال[2]: ((وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: وَيُحْتَمَلُ (مِنْ) أَنْ تَكُونَ لِبَيَانِ الْجِنْسِ، وَتَكُونُ الطَّائِفَةُ جَمِيعَ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَمَا قَالَهُ يَبْعُدُ مِنْ دَلَالَةِ اللَّفْظِ)).

ويريد أبو حيّان أن لفظ ((طائفة)) بعيدٌ من حيث الدّلالة، ففي اللسان[3]: ((والطَّائِفَةُ مِنَ الشَّيْءِ: جُزْءٌ مِنْهُ. وَفِي التَّنزيلِ الْعَزِيزِ: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور من الآية:٢] قَالَ مُجَاهِدٌ: الطَّائِفَةُ الرَّجُلُ الْوَاحِدُ إِلَى الألف)). والله أعلم.

وما ذهب إليه النّحاس في هذه الآية ذهب إليه الزّمخشريُّ في قوله – تعالى-: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [البقرة من الآية: ١٠٩]، فقال[4]: (((مِن) الأولى للبيان؛ لأنّ الذين كفروا جنس تحته نوعان: أهل الكتاب، والمشركون كقوله – تعالى-: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [البيّنة من الآية: ١])).

وهذه الآية نظير الآية السابقة، قال القرطبي[5]: ((﴿وَدَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يُضِلُّونَكُمْ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿٦٩﴾﴾ [آل عمران: ٦٩]، نزلَتْ في معاذ بن جبل وحذيفة بن اليمان وَعَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ حِينَ دَعَاهُمُ الْيَهُودُ مِنْ بَنِي النَّضِيرِ

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٤٥٢/١.
(٢) ينظر: البحر المحيط ٢٠٤/٣.
(٣) ينظر: اللسان مادة (طوف).
(٤) ينظر: الكشاف ١٧٥/١.
(٥) ينظر: تفسير القرطبي ١١٠/٤.

وَقُرَيْظَةَ وَبَنِي قَيْنُقَاعَ إِلَى دِينِهِمْ، وَهَذِهِ الْآيَةُ نَظِيرُ قَوْلِهِ- تَعَالَى-: ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا ﴾ [البقرة من الآية: ١٠٩]. وَ(مِنْ) عَلَى هَذَا الْقَوْلِ لِلتَّبْعِيضِ، وَقِيلَ: جَمِيعُ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَتَكُونُ (مِنْ) لِبَيَانِ الْجِنْسِ)).

يريد القرطبيُّ -رحمه الله-: أنّ (مِن) بناء على سبب النزول للتّبعيض؛ لأن اليهود المذكورين هم بعض أهل الكتاب.

٦- يقول الرّاغب الأصفهاني [ت: ٥٠٢هـ] في قوله- عزّ وجلّ-: ﴿ مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [البقرة من الآية: ١٠٥][1]: ((إن قيل: فلم قال: ﴿ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾، وذلك يقتضي أن المشركين ضربان: كافر، وغير كافر، كما أن أهل الكتاب ضربان؟ قيل: إن (مِن) في قوله: (من أهل الكتاب) للتبيين ... فالذين كفروا هم أهل الكتاب، فجاز أن يقال: ﴿ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ عطفًا على لفظ ﴿ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ﴾)).

وقال الزّمخشري[2]: (((مِنْ) الأولى للبيان؛ لأنّ الذين كفروا جنس تحته نوعان: أهل الكتاب، والمشركون، كقوله – تعالى-: ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [البينة من الآية:١])).

وهو اختيارُ عددٍ من النَّحْويين واللُّغَويين والمفسرين، منهم: البيضاوي والنّسفي وابن هشام والفيروزبادي والزّركشي وأبو السّعود والشربيني والزبيدي وابن

(١) ينظر: تفسير الراغب الأصفهاني ٢٨٢/١.
(٢) ينظر: الكشاف ١٧٥/١.

عثيمين[1].

وذهب أبو حيان إلى أنّها تبعيضيّة، فقال[2]: ((ذَكَرَ الْمُفَسِّرُونَ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ قَالُوا لِحُلَفَائِهِمْ مِنَ الْيَهُودِ: آمِنُوا بِمُحَمَّدٍ ﷺ، فَقَالُوا: وَدِدْنَا لَوْ كَانَ خَيْرًا مِمَّا نَحْنُ عَلَيْهِ فَنَتَّبِعَهُ، فَأَكْذَبَهُمُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة من الآية: ١٠٥] فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْمُرَادُ بِأَهْلِ الْكِتَابِ: الَّذِينَ بِحَضْرَةِ رسول الله ﷺ، وَالظَّاهِرُ: الْعُمُومُ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ: وَهُمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى، وَفِي الْمُشْرِكِينَ: وَهُمْ مُشْرِكُو الْعَرَبِ وَغَيْرِهِمْ، وَنَفَى بِـ(مَا)؛ لِأَنَّهَا لِنَفْيِ الْحَالِ، فَهُمْ مُلْتَبِسُونَ بِالْبُغْضِ وَالْكَرَاهَةِ أَن ينزلَ عَلَيْكُمْ. و(مِن)، في قوله: من أَهْلِ الْكِتَابِ، تَبْعِيضِيَّةٌ، فَتَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ. أَي: كَائِنِينَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ. وَمَنْ أَثْبَتَ أَنَّ (مِنْ) تَكُونُ لِبَيَانِ الْجِنْسِ قَالَ ذَلِكَ هُنَا، وَبِهِ قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ، وَأَصْحَابُنَا لَا يُثْبِتُونَ كَوْنَهَا لِلْبَيَانِ)).

وكذا السّمين الحلبي فقال[3]: ((في (مِنْ) قولان: أحدهُما: أنها للتبعيضِ فتكونُ هي ومجرورُها في محلِّ نصبٍ على الحال ويتعلَّقُ بمحذوف. أي: ما يَوَدُّ الذين كفروا كائنين من أهلِ الكتابِ. الثاني: أنها لبيانِ الجنسِ وبه قالَ الزمخشري)).

وهو ظاهر كلام الزّجاج حيث قال[4]: ((الذين كفروا من أهل الكتاب: اليهود، والمشركون في هذا الموضع عَبَدةُ الأوثان)).

فأبو حيّان ذكر أنّ المراد مَن كانوا بحضرة الرّسول ﷺ، ثم ذكر أنّ الظاهر العموم، وإذا تمسكنا بسبب النزول فـ(مِن) للتبعيض؛ لأنّ ما قبل (مِن) بعضٌ مما بعدها،

(١) ينظر: تفسير البيضاوي ٩٩، وتفسير النّسفي ١١٨/١، ومغني اللبيب ٤٣٠، والبرهان في علوم القرآن ٤١٧/٤، ٤١٨، وبصائر ذوي التمييز ٥٣٥/٤، وتفسير أبي السعود ١٤٢/١، والسراج المنير ٨٣/١، وتاج العروس (من)، وتفسير الفاتحة والبقرة لابن عثيمين ٣٤٠/١.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٥٤٤/١.

(٣) ينظر: الدّرّ المصون ٥٢/٢، ٥٣.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١٨٨/١. وفي الأصل: ((الوضع)).

وإذا أخذنا بالعموم فالأقرب أنها لبيان الجنس؛ لأنّ ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ هم الكفار جميعا؛ لأنّ الكفّار قد يكونون من غير المذكورين، ويكون أهل الكتاب والمشركون من صنفهم، ولا يمنع أن تكون للتبعيض، ويكون العموم مفهوما من طريق آخر، ولعلّ موافقة القول الثاني للعموم هو ما جعل عبارة أبي حيان معهم فيها شيء من الموافقة.

والخلاصة: مَن نظر إلى سبب النزول وبنى عليه جعل (مِن) تبعيضيّة؛ لأنّ ما قبل (مِن) بعض مما بعدها، ويفهم العموم من غير هذه الآية، ووجَّهَ معنى (مِن) بناءً على السياق الذي جاءت فيه، ومَن أخذ بالعموم وبنى عليه جعل (مِن) بيانيّة؛ لأنّ ما بعد (مِن) بعض مما قبلها، فالخلاف في (مِن) نتيجةٌ لمراعاة سبب النزول أو مراعاة العموم. والله أعلم.

* * *

الخاتمـــة

يسّر الله في هذا البحث المتعلق بمعنى من معاني مِن الجارة، وهو بيـــان الجـــنس، وعرضت فيه إلى اختلاف النحويين بين إثباته ونفيه، من خلال كتبهم والمنقول عنهم، واعتنى البحث بالتحقق ممّا يُنسب إلى جمهرتهم ومحققـــيهم ومـــشارقتهم ومغاربتـــهم وأفرادهم، وتم النّظر في أسباب الخلاف وأثره، ويمكن تلخيص ذلك في الآتي:

١- أنّ القول بمعنى بيان الجنس قديمٌ قال به فريق من محققي النّحاة، ويقف على رأس هؤلاء أبو إسحاق الزّجّاج وأبو جعفر النّحاس، وصرّح به الفارسي في موضع من كتابه الحجّة يقينًا، وعددٌ من أئمّة المغاربة: كمكّي ابن أبي طالب والسّهيلي وابن خروف والشّاطبي وغيرهم، بل إنّ عدد من يثبتون هذا المعنى أكثر ممّن ينفونه.

٢- لم أقف على هذا المعنى عند محققي النّحاة وأئمّته قبل أبي إسحاق الزّجّاج، فلـــم يذكره سيبويه في كتابه، ولا المبرّد، ومذهب المبرّد إعادة معاني ((مِـــن)) كلّهـــا لابتداء الغاية، فليس لـــ((مِن)) عنده إلا معنى واحد، ولعلّ رأيه هذا هو المؤسس لنفي معاني جديدة لم يذكرها سيبويه، فمن ينفي معنى بيان الجنس مذهبه قريـــب من مذهب المبرّد إلا أنّه يثبت المعاني المشهورة الـــتي أثبتـــها ســـيبويه في كتابـــه والفارسي في إيضاحه (حسب نسخه المعروفة)، وابن جنّي في لمعه، وهي: ابتـــداء الغاية، والتبعيض، والزيادة للتأكيد، ومن هؤلاء النّافين عددٌ من محققـــي النحـــو المغاربة: كابن أبي الرّبيع الإشبيلي وابن عصفور.

٣- أنّ النحويّ قد يصرّح في موضع من تصانيفه أو ينقل عنه خلاف مـــا يطبّقـــه في تفسيره لآية، فيجب النّظر في كتبه المتوفّرة لمعرفة رأيه بدقّة.

٤- أنّ أبا حيّان وهو ممن يظهر من مذهبه ردّ هذا المعنى وأنّه ليس مـــذهب المحققـــين عنده وتولّى الرّد على الزّمخشري وابن عطيّة وغيرهم في إثبات بيـــان الجـــنس في

مواضع كثيرة قال بمعنى بيان الجنس في مواضع أخرى، فظاهر مذهبه التضييق وعدم الإفراط ما وجد إلى ذلك سبيلا، فمذهبه وسطٌ بين المذاهب.

٥- أنّ أسباب الخلاف متنوعة، مثل: أنّه ليس قول المتقدّمين من النحويين، أو لتقليل الأوضاع، أو أنّه ظاهر المعنى، أو أن سبب النزول لا يدلّ عليه، أو أن ظاهر العموم يؤيّده، أو أنه فاقد لشرط ما.

٦- أنّ بعضا ممّا يُنسب إلى بعض النّحويين ليس مقطوعا به، ويحسن دائما الرّجوع إلى كلّ مصنفاتهم.

٧- أنّ القول بأنّ هذا مذهب المحققين أو كبار النّحويين ونحو ذلك يحتاج إلى تتبع، فالذي قال ذلك قاله بحكم ما وصل إليه، وعلى الباحث أن يتأكّد.

٨- أنّ له أثرا واضحا في إعراب آيات القرآن الكريم، وبيان دلالاتها، ولا يزال هذا الأثر في كتب المتأخرين من المفسّرين: كالسّعدي والشنقيطي وابن عثيمين.

تمّ البحث بمنّ الله وفضله وتيسيره يوم السّبت الثامن عشر من شهر الله المحرّم لسنة ١٤٣٧هـ، والحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على نبينا محمد وآله وصحبه الغرّ الميامين.

* * *

ثبت المصادر والمراجع

١- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، لأبي حيان، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مطبعة المدني، القاهرة، الأولى، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.

٢- **الأزهية في علم الحروف للهروي**، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣هـ.

٣- **أسرار العربيّة**، للأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق.

٤- **إسفار الفصيح**، للهروي، أحمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الأولى، ١٤٢٠هـ.

٥- **الأصول**، لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

٦- **أضواء البيان**، للشنقيطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٩هـ / ١٩٩٥م.

٧- **إعراب القرآن**، للنّحاس، تعليق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٢١هـ.

٨- **أمالي ابن الحاجب**، تحقيق: د. فخر صالح، دار عمان، الأردن، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.

٩- **أمالي ابن الشجري**، تحقيق: د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الأولى، ١٤١٣هـ / ١٩٩١هـ.

١٠- **الإيضاح العضدي**، للفارسي، الجزء الأول، تحقيق: الدكتور حسن شاذلي

فرهود، دار العلم، الثانية، ١٤٠٨هـ.

١١- **الإيضاح في شرح المفصل**، لابن الحاجب، تحقيق: الدكتور موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢هـ.

١٢- **البحر المحيط**، لأبي حيّان، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

١٣- **البديع في علم العربيّة**، لابن الأثير، تحقيق: د. فتحي أحمد، جامعة أم القرى، مكة، الأولى، ١٤٢٠هـ.

١٤- **البرهان في علوم القرآن**، للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، الأولى، ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م.

١٥- **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، لابن أبي الربيع، تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الأولى، ١٤٠٧هـ.

١٦- **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز**، للفيروزبادي، محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

١٧- **البيان في شرح اللمع**، للشريف الكوفي، تحقيق: د. علاء الدين حمويّة، دار عمّار، عمّان، الأولى، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

١٨- **تاج العروس من جواهر القاموس**، للزبيدي، مجموعة من المقققين، دار الهداية.

١٩- **التبصرة والتذكرة**، للصيمري، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، الأولى، ١٤٠٢هـ.

٢٠- **التبيان في إعراب القرآن**، للعكبري، تحقيق: علي البجاوي، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

٢١- **تفسير ابن كثير**، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٩هـ.

٢٢- **تفسير أبي السعود** (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٣- **تفسير أبي حيان** (البحر المحيط)، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٢٤- **التفسير البسيط**، للواحدي، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الأولى، ١٤٣٠هـ.

٢٥- **تفسير البيضاوي** (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، تحقيق: محمد المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الأولى، ١٤١٨هـ.

٢٦- **تفسير الراغب الأصفهاني**، تحقيق: د. عادل بن علي الشّدي، دار الوطن، الرياض، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

٢٧- **تفسير الطبري** (جامع البيان في تأويل القرآن)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الأولى، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

٢٨- **تفسير الفاتحة والبقرة**، لابن عثيمين، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الأولى، ١٤٢٣هـ.

٢٩- **تفسير القرآن الكريم**، لابن أبي الرّبيع الإشبيلي، تحقيق: د. صالحة بنت راشد آل غنيم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٣٠- **تفسير القرطبي**، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الثانية، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤هـ.

٣١- **تفسير النسفي** (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، الأولى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

٣٢- **تفسير النيسابوري** (غرائب القرآن ورغائب الفرقان)، المحقق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٦هـ.

٣٣- **تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم**، للحميدي، تحقيق: د. زبيدة محمد سعيد، مكتبة السنة، القاهرة، الأولى، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.

٣٤- **توجيه اللمع**، لابن الخباز، تحقيق: د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام، الثانية، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.

٣٥- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، للمرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الثانية.

٣٦- **التوطئة**، للشلوبين، تحقيق: د. يوسف المطوع، الثانية، ١٩٨٠م.

٣٧- **الجنى الداني**، للمرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت، الثانية، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

٣٨- **جواهر الأدب، للإربلّي**، تحقيق: د. حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

٣٩- **الحجة للقرّاء السّبعة**، للفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق، الثانية، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

٤٠- **حروف المعاني والصفات**، للزّجّاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٩٨٤م.

٤١- **خزانة الأدب**، للبغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، القاهرة، الثالثة، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.

٤٢- **الدر المصون في علم الكتاب المكنون**، للسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الأولى.

٤٣- **رصف المباني**، للمالقي، تحقيق: أحمد الخراط، مجمع اللغة العربية، دمشق.

٤٤- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، للألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤٥- **السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير**، للشربيني، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٢٨٥هـ.

٤٦- **شرح التسهيل** لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، القاهرة، الأولى، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

٤٧- **شرح الجمل**، لابن الفخار، تحقيق: د. حماد الثمالي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرّمة، ١٤٠٩-١٤١٠هـ.

٤٨- **شرح الجمل**، لابن بابشاذ، تحقيق: حسين السعدي، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ٢٠٠٣م.

٤٩- **شرح الرضي على الكافية**، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الثانية، ١٩٩٦م.

٥٠- **شرح القصائد السبع الطوال**، لابن الأنباري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، الرابعة، ١٤٠٠هـ.

٥١- **شرح اللمع في النحو**، للواسطي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، الشركة الدولية للطباعة، القاهرة، الأولى، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.

٥٢- **شرح اللمع**، للباقولي، تحقيق: د. إبراهيم أبو عباة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م.

٥٣- **شرح المفصل**، لابن يعيش، دار الطباعة المنيرية، القاهرة.

٥٤- **شرح المقدمة الجزولية**، للشلوبين، تحقيق: د. تركي بن سهو العتيبي، مكتبة

الخانجي، القاهرة، الأولى، ١٤١٣هـ.

٥٥- **شرح المقدِّمة المحسبة**، لابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت.

٥٦- **شرح المقرّب المسمّى التّعليقة**، لابن النّحاس، تحقيق: د. خيري عبد الرّاضي عبد اللطيف، دار الزّمان، الأولى، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.

٥٧- **شرح جمل الزجاجي**، لابن خروف، تحقيق: د. سلوى محمد عمر عرب، مطابع جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.

٥٨- **شرح جمل الزجّاجي**، لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

٥٩- **شرح جمل الزّجّاجي**، لأبي إسحاق الغافقي، تحقيق: حمود بن عتيق الحربي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.

٦٠- **شرح ملحة الإعراب**، للحريري، تحقيق: د. فائز فارس، دار الأمل، الأولى، ١٤١٢هـ / ١٩٩١هـ.

٦١- **الصحاح**، للجوهري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الأولى، ١٤١٩هـ.

٦٢- **صحيح البخاري**، تحقيق: د. مصطفى البغا، دار ابن كثير، بيروت، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

٦٣- **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٦٤- **علل النّحو**، للورّاق، محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرّشد، الرّياض، الأولى، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

٦٥- **الغرة في شرح** اللمع، لابن الدهان، تحقيق: د. فريد السليم، دار التدمرية، الرياض، الأولى، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م.

٦٦- **الفصول الخمسون**، لابن معطي، تحقيق: محمود الطناحي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٦٧- **الفصول في العربية**، لابن الدهان، تحقيق: د. فائز فارس، دار الأمل، الأولى، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م.
٦٨- **الكافية**، لابن الحاجب، تحقيق: د. صالح الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، الأولى، ٢٠١٠م.
٦٩- **الكتاب، لسيبويه**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، القاهرة، الثالثة، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
٧٠- **الكشاف**، للزمخشري، دار الفكر للطباعة والنشر.
٧١- **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات**، للباقولي، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الأولى، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
٧٢- **الكليات**، للكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٧٣- **اللباب في علل البناء والإعراب**، للعكبري، تحقيق: د. عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، الأولى ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
٧٤- **لسان العرب**، لابن منظور، دار المعارف، القاهرة.
٧٥- **اللمحة شرح الملحة**، لابن الصايغ، تحقيق: إبراهيم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م.
٧٦- **اللمع في العربية**، لابن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
٧٧- **المتبع في شرح اللمع**، للعكبري، تحقيق: د. عبد الحميد الزوّي، جامعة قاريونس، بنغازي، الأولى، ١٩٩٤م.

٧٨- **المتبع في شرح اللمع**، للعكبري، تحقيق: د. عبد الحميد حمد محمد محمود الزويّ، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الأولى، ١٩٩٤م.

٧٩- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لابن عطية، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٢٢هـ.

٨٠- **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، للقاضي عياض، المكتبة العتيقة ودار التراث.

٨١- **مشكل إعراب القرآن**، لمكي بن أبي طالب، تحقيق: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الثانية، ١٤٠٥هـ.

٨٢- **معاني القرآن**، للأخفش، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الأولى، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م.

٨٣- **معاني القرآن**، للنّحّاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الأولى، ١٤٠٩هـ.

٨٤- **معاني القرآن وإعرابه**، للزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الأولى، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

٨٥- **مغني اللبيب**، لابن هشام، دار الفكر، بيروت، السادسة، ١٩٨٥م.

٨٦- **المفصل، للزمخشري**، دار الجيل، بيروت، الثانية.

٨٧- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، للشاطبي، جامعة أم القرى، الأولى، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.

٨٨- **المقتصد في شرح الإيضاح**، للجرجاني، تحقيق: د. كاظم المرجان، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م.

٨٩- **المقتضب**، للمبرّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

٩٠- **المقرب**، لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار فراج وعبد الله الجبوري، الأولى، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م.

٩١- **الملخّص في ضبط قوانين العربيّة**، لابن أبي الرّبيع الإشبيلي، تحقيق: د. علي الحكمي، الأولى، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

٩٢- **منازل الحروف**، للرّمّاني، تحقيق: إبراهيم السّامرّائي، دار الفكر، عمّان.

٩٣- **منهاج السّنّة**، لابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، مدينة النشر.

٩٤- **نتائج الفكر**، للسهيلي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض.

٩٥- **نظم الدّرر في تناسب الآيات والسور**، للبقاعي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

٩٦- **النّكت في القرآن الكريم**، لابن فضّال المجاشعي، تحقيق: د. عبد الله الطّويل، دار الكتب العلميّة، بيروت، الأولى، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.

٩٧- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، للسيوطي، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

* * *